وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة الخارجية

حالة مجلس التعاون الخليجي

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب:

بابوري ساعد

إشراف الأستاذ:

فرطاقي جابر

لجنة المناقشة:

اسم و لقب الأستاذ	الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة
بلارو علي	رئيسا	جامعة 20أوت 1955–سكيكدة–	أستاذ محاضر " أ "
فرطاقي جابر	مقررا	جامعة 20أوت 1955–سكيكدة–	أستاذ مساعد " أ "
لعور سطايحي إلهام	ممتحنا	جامعة 20أوت 1955–سكيكدة–	أستاذة محاضرة "ب"

السنة الجامعية 2019–2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

قال تعالى: << ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي و أن أعمل صالحا ترضاه >> سورةالأحقاف الآية -15-

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر و الثبات، و أمدنا بالقوة و العزم على مواصلة مشوارنا الدراسي و توفيقه لنا على انجاز هذا العمل البسيط فنحمدك اللهم و نشكرك على نعمتك و فضلك و نسألك البر و التقوى وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى الأستاذ ***فرطاقي جابر*** الذي أشرف على هذا العمل ولنصائحه القيمة ، حفظه الله ورعاه ونتمنى له مزيدا من النجاحات في مساره العلمي و المعرفي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمراجعة الرسالة.

إهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

و إلى الأسرة الكريمة

و إلى كل من ا عرفهم و لم اذكرهم و إلى كل رفقاء

الجامعة والأساتذة الأفاضل

إلى كل من جمعتني بهم لحظة صدق وفرقتني بهم لحظة

صدق من قريب أو بعيد

الملخص

يتناول هدا البحث إشكالية تحليل دور التكتلات الاقتصادية في تطوير التجارة الخارجية حيث أخدنا التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي كحالة للدراسة و دلك من خلال التطرق إلى ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية و علاقتها بتطور التجارة الخارجية الدولية و أخيرا تطرقنا إلى دراستنا التطبيقية التي تخص تطور التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الاتحاد خلال الفترة 2010-2018 و تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول الأعضاء خلال نفس الفترة .

و قد توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن رغم تقدم المراحل التي وصل إليها مجلس التعاون الخليجي في دفع وتطوير التجارة الخارجية لدوله فان دوره يبقى ضئيلا في ظل بقاء أسعار النفط المتحكم الأول و الرئيسي في تطور حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

الكلمات المفتاحية : التكامل الاقتصادي ، التجارة الخارجية ، مجلس التعاون الخليجي العربي .

Résumé

Cette recherche analyse la problématique du rôle des intégrations économiques dans le développement du commerce extérieur où nous avons pris le bloc économique du Conseil du Coopération du Golf comme une étude de cas. A travers on a touché sur l'essence des blocs économiques et leur impacts sur le commerce extérieur international et à la fin on a exposé notre étude pratique qui s' intéresse au développement du commerce extérieur des pays membres du Conseil du Coopération du Golf et leur capacité d'attraction des investissements extérieurs durant la période 2010-2018.

A l'issue de cette analyse, on a pu déduire que malgré le progrès atteint par le conseil dans le but de pousser et développer leur commerce extérieur, son role reste minime en tant que les prix des pétroles restent les seuls contrôleurs du développement du commerce extérieur de ce conseil

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	أ-ب -ج
الفصل الأول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي و التجارة الخارجية	
تمهيد	4
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي	5
المطلب الأول :مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي	5
المطلب الثاني: دوافع و مقومات التكامل الاقتصادي الإقليمي	6
المطلب الثالث: أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية	8
المبحث الثاني :العلاقة بين التكامل الاقتصادي و التجارة الخارجية	11
المطلب الأول : أهمية التجارة الخارجية	11
المطلب الثاني :علاقة التكتلات الاقتصادية الإقليمية بالتجارة الخارجية	13
المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة	16
المطلب الأول: الدراسات السابقة الأولى	16

المطلب الثاني : الدراسات السابقة الثانية	17
المطلب الثالث :القيمة المضافة	17
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: قيام مجلس التعاون الخليجي و أثره على التجارة الخارجية	
تمهيد	19
المبحث الأول: نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي	20
المطلب الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي العربي أهدافه و أهم مؤشراته الاقتصادية	20
المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي و أهم مراحل تكامله	24
المطلب الثالث: المقومات الانجازات ومعوقات مجلس التعاون الخليجي	28
المبحث الثاني : تطور التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي	33
المطلب الأول: صادرات دول مجلس التعاون الخليجي	33
المطلب الثاني: واردات دول مجلس التعاون الخليجي	38
المبحث الثالث : تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي	43
المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي	43
المطلب الثاني: أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول مجلس التعاون الخليجي	48
خلاصة الفصل	52
الخاتمة	53
قائمة المراجع	56
قائمة الملاحق	61

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018	33
02	تطور واردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة2010-2018	38
03	تطور تدفقات دول مجلس التعاون الخليجي الصادرة خلا ل القترة 2010-2018.	44
04	تطور تدفقات دول مجلس التعاون الخليجي الواردة خلال الفترة 2010-2018	46
05	تطور أرصدة دول مجلس التعاون الخليجي الصادرة خلال الفترة 2010-2018	48
06	تطور أرصدة دول مجلس التعاون الخليجي الواردة خلال الفترة 2010-2018	50

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل توضيحي لمراحل التكامل الاقتصادي	11
02	الاثار الناتجة عن التكامل الاقتصادي	15
03	تطور سكان دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2016	21
04	تطور الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة2001-2016	22
05	تطور نصيب الفرد دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2001-2016	23
06	الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي	25
07	تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018	34
08	تطور إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010	35
09	التوزيع النسبي لإجمالي الصادرات السلعية دول مجلس التعاون الخليجي سنة 2017	36
10	التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي لإجمالي الصادرات سنة 2017	37
11	تطور واردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة2010-2018	39
12	تطور إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018	40
13	التوزيع النسبي لإجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي 2017	41

14	التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي لإجمالي الواردات 2017	42
15	تطور التدفقات الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018	45
16	تطور التدفقات الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018	47
17	تطور الأرصدة الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018	49
18	تطور الأرصدة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018	51

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	البرنامج التقديمي صيغة Power point	-

المقدمة

المقدمة

إن التوجه نحو التكامل الإقليمي الاقتصادي ليس مسألة حديثة النشأة بل هي ظاهرة برزت على مسرح الحياة الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد كان هذا التوجه الإقليمي حاضرا في بداية مفاوضات تحرير التجارة الدولية وسوف يبقى هذا التوجه وسيلة لتغيير الواقع الاقتصادي لمجموعة من الدول ضمن أقاليم معينة، وأداة لمواجهة تداعيات الأوضاع الاقتصادية الجديدة في ظل ظاهرة العولمة.

ولقد كان التوجه نحو تكتلات إقليمية هو الإدارة الفعالة في رفع مستوى الاعتماد الاقتصادي العالمي المتبادل على مستويات تجعل التكامل الإقليمي الاقتصادي يؤتي ثماره بصيغة الحصول على الفوائد الاقتصادية المرتبطة بتحقيق خطوات جادة على طرف التكامل الاقتصادي، الذي يتضمن تحرير حركة عناصر الإنتاج بين أعضاء التكامل وتكوين أسعار صرف ثابتة على مستوى إقليمي وتوحيد السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء في التكامل . فضلا عن حرية التدفق في التجارة على المستوى الإقليمي و انعكاساته على التجارة الخارجية الدولية .

ولعل الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول التي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا، وثقافيا، وحضاريا، وتاريخيا والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة هي من أهم الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر، حيث نلاحظ توجه العديد من الدول العربية والنامية للإنشاء تجمعات إقليمية تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية ومن بين هذه التكتلات نجد مجلس التعاون الخليجي، والذي تم إنشاءه في 1981 من طرف السعودية، قطر، الكويت، البحرين،عمان والإمارات إنطلاقا من العلاقات المميزة بين دول المجلس والسمات المشتركة، والأنظمة المتشابهة. وتعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم القديم (آسيا، إفريقيا، أوروبا) فضلا عن كونها تشرف على أهم الممرات المائية(البحر الأحمر، البحر المتوسط،الخليج العربي) بما يصبغها من أهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية، والإقليمية هذا إلى جانب ما تمتلكه منطقة الخليج من مقومات نجاح أخرى ،كفيلة بأن تجعلها نموذجا تحتدي به سائر الدول العربية في عملية الوصول إلى إتحاد خليجي ورغم هذا مازالت هناك صعوبات تواجه هدا التكامل .

من خلال هدا الطرح و في إطار الهدف العام للدراسة نطرح التساؤل الرئيسي التالي :

هل ساهم مجلس التعاون الخليجي في تطوير التجارة الخارجية للدول الأعضاء ؟

الإشكاليات الفرعية:

وتندرج عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية التكتلات الاقتصادية مقوماتها و أشكالها و معوقاتها ؟

-ما ابرز الدوافع التي أدت إلى تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية ؟

-ما واقع التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التكتل الاقتصادي ؟

-ما واقع الاستثمارات لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التكتل الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة :

- رغم وجود بعض العوائق تمكن مجلس التعاون لدول الخليج العربي من تحقيق أهداف هامة.
- توسيع الأسواق يعتبر من أهم الدوافع لانتشار التكتلات.
- قيام مجلس التعاون الخليجي أدى إلى تطور حجم التجارة الخارجية للدول الأعضاء.
- أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة حجم الاستثمارات للدول الأعضاء.

أهداف الدراسة :

-التعرف على التكتلات الاقتصادية و أهدافها .

-الوقوف على ابرز محطات مسيرة التكامل لدول الخليج العربية.

-رصد المبررات و الدوافع التي ساعدت على تشكيل مجلس التعاون الخليجي .

-محاولة إبراز دور التكامل في تفعيل التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: دول مجلس التعاون الخليجي المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات، قطر،عمان، البحرين.

الحدود الزمنية: خلال الفترة الممتدة من 2010-2018.

المنهج المتبع:

نظرا للموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية :

-المنهج الوصفي الذي يعني بوصف وتفسير الأحداث والظواهر، للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها وإستخلاص النتائج و يظهر دلك في الفصل الأول .

- المنهج التاريخي من أجل الوقوف على التطور التاريخي لإنشاء تكتل مجلس التعاون الخليجي .

-المنهج التحليلي للدراسة والتحليل البياني للعلاقات القائمة للاقتصاديات محل الدراسة و يظهر دلك في الفصل الثاني .

صعوبات البحث :

نقص المراجع بسبب غلق الجامعات و المكتبات بعد تفشي فيروس كورونا في البلاد .

هيكل البحث :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين ، يخصص الفصل الأول إلى الإطار النظري للتكامل الإقتصادي الإقليمي ،وهذا من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى ماهية التكتلات الإقتصادية الإقليمية، أم المبحث الثاني فيتناول العلاقة بين التكتلات الإقتصادية الإقليمية و التجارة الخارجية ، والمبحث الثالث خصص للدراسات السابقة و القيمة المضافة .

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه قيام مجلس التعاون الخليجي وأثره على التجارة الخارجية من خلال ثلاث مباحث ،الأول نشأة و تطور مجلس التعاون الخليجي، أما الثاني فتناول تطور التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليج العربي .

الفصل الأول

تمهيد

بتطور النظام العالمي الجديد برزت إتفاقيات التكامل الإقتصادي الإقليمي على الساحة العالمية حيث تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز للدول نحو ظاهرة التكتل الإقتصادي و احتل مكانًا بارزًا في الأدبيات الاقتصادية نظرًا لجملة من الأسباب و الدوافع التي شجعت الدول إلى التوجه نحو التجمعات الإقليمية بعدما أدركت أهميته الكبيرة و المزايا العديدة التي تستفيد منها هذه الدول من خلال التكتل على أن تكون بمفردها، و ذلك لمواكبة التطورات و التغيرات الإقتصادية الدولية التي ساهمت في إنقلاب موازين القوى في العالم و لعل من أبرز الإنعكاسات هو دورها في تطور ونمو التجارة الخارجية .

وهذا ما سنحاول عرضه في هذا الفصل في الإطار النظري للتكامل الإقتصادي الإقليمي و التجارة الخارجية:

المبحث الأول :ماهية التكامل الإقتصادي الإقليمي.

المبحث الثاني: علاقة بين التكامل الاقتصادي و التجارة الخارجية

المبحث الثالث : الدراسات السابقة و القيمة المضافة

المبحث الأول :ماهية التكامل الإقتصادي الإقليمي

يعد موضوع التكامل والاندماج الإقتصادي سواء كان في إطاره الدولي أو الإقليمي الموضوع الأبرز و الأهم فيما يتعلق بدراسة التعاون على مستوى العلاقات الدولية خاصة وان ظاهرة التكامل صارت تعرف انتشارا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية وبشكل أكبر في الفترة التي تزامنت مع الحرب الباردة وبروز العامل الاقتصادي بقوة كمؤشر مؤثر في العلاقات الدولية. سيتم التطرق في هذا المبحث إلى إعطاء بعض المفاهيم والتعاريف الخاصة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، ثم استعراض أهم دوافع و مقومات إنشائها ، ثم تبيان أهم أهداف ومراحل قيامها .

المطلب الأول :مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي.

لم يحظ مصطلح التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين الاقتصاديين .فبعضهم استعمل مصطلح الاندماج و البعض الأخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل و يرجع هدا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهات النظر حول طبيعة و درجة اتفاقيات التكامل القائمة بين مجموعة من الدول و تماشيا مع هده الملاحظة فان هناك تنوع كبير على مستوى الأدبيات الاقتصادية في تعريف مفهوم التكامل الاقتصادي اقترحها بعض رواد الفكر الاقتصادي التكاملي كما يلي :

– يرى **Myrdal Gummar** أن تكامل الإقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة , و تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي, ويشير إلى أنه من الأمثل للبلاد النامية أن تسعى إلى إيجاد التكامل الاقتصادي الكامل–الوحدة الاقتصادية– كما يجب على الدول الصناعية والمتقدمة أن تفتح أسواقها وتزيل الحواجز والقيود على صادرات الدول النامية وتعطى لها الحق في حماية صناعاتها الوليدة,ولقد نصح **Myrdal** إلى وجوب التنسيق والتجانس في السياسات الاقتصادية بين الدول النامية لتحقيق التكامل الاقتصادي.[1]

– يرى **Balassa** في كتابه التكامل الاقتصادي مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر تحديدا ، إذ يرى انه من الممكن تحقيق التكامل الإقليمي بسهولة أكثر في ظل التكامل الدولي و من ثم فانه يستبعد من تعريفه للتكامل الاقتصادي التكامل الاجتماعي و الذي يشمل المساواة في مكافأة عناصر الإنتاج، و يرى **Balassa** أيضا التكامل الاقتصادي كعملية **process** و كواقع أو حالة قائمة **state of affairs** فالتكامل الاقتصادي كعملية يعني انه يشمل كافة الإجراءات الكفيلة بإزالة أسباب التمييز بين الوحدات أو المنشات الاقتصادية التابعة للدول المجموعة ، إما كونه دافعا فانه يعني أن لا يبقى أي تمييز بين اقتصاديات الدول التابعة للمجموع[2] .

---

[1]-فؤاد ابو ستيت ،**التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة،** الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2004 ص6

[2]-السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات،** دار الفكر، عمان، 2010، ص83

-أما الاقتصادي الهولندي **Jan Tinbergen** فيرى أن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكره **Balassa** فيرى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الدولية و السعي لإزالة كافة العقبات أمام هدا التعاون.[1]

كما يميز بين نوعين من التكامل الاقتصادي : "التكامل السلبي"الذي يتطلب إلغاء كل صور التمييز التجاري و كل القيود و العراقيل الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج ، و حرية حركة التدفقات الاقتصادية . أما النوع الثاني فيطلق عليه "التكامل الايجابي"الذي يهتم بتغيير الأدوات والمؤسسات الموجودة و تعويضها بالأدوات و المؤسسات الجديدة من اجل ضمان فعالية آليات السوق [2].

-يرى **Our salvation** أن الاندماج الاقتصادي من المنظور الإقليمي يحمل العديد م المعاني ولكن هناك اتفاق على أن يأخد صورة من صور التعاون الإقتصادي على مستوى الدول و يدخل ضمنه على الأقل منطقة التجارة الحرة , الاتحاد الجمركي ,السوق المشتركة و الاتحاد الاقتصادي .وتشترك هده الأشكال من التكامل الاقتصادي في خاصتين هامتين هما المساعدة على زيادة التخصص ومن ثم زيادة حجم التبادل من إلغاء القيود على التجارة ، إما الخاصية الثانية فهي تقوم على التمييز في العلاقات التجارية مع الدول الأخرى [3].

المطلب الثاني: دوافع و مقومات التكامل الاقتصادي الإقليمي

تتعدد و تتنوع الدوافع التي تجعل مجموعة من الدول تتكتل فيما بينها ولنجاح التكامل الاقتصادي فيما بينها وتطوره يستوجب الاعتماد أساسا على مجموعة من المقومات.

أولا :دوافع التكامل الاقتصادي

1-الدوافع الاقتصادي

1-**تحقيق التنمية الاقتصادية الجماعية** : يعتبر وسيلة لتحقيق الرفاهية للمجتمعات الطامحة لتشكيل الوحدة ، وبالتالي فالسبب الرئيسي لإقامة التكامل الاقتصادي هو البحث على النمو الاقتصادي الجماعي و التنمية العادلة.
2-الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات و إعادة تكوين الحركة الحرة للسلع و رأس المال و العمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق بينها.[4].

---

[1] -PETER ROBINSON **ECONOMIC INTEGRATION IN AFRICA** . 1968

[2]- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات**، مرجع سبق ذكره، ص83-84

[3] – فؤاد ابو ستيت ، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** ، مرجع سبق ذكره،ص 8

[4]-جمال الدين برقوق، **الاقتصاد الدولي**، دار الحامد الطبعة 1،عمان ،الأردن، 2016، ص .305

3-زيادة الكفاءة الاقتصادية : خاصة في القطاع الصناعي الذي يشهد منافسة متزايدة في كل دول العالم ، لذلك يتيح التكامل إمكانيات كبيرة لتحسين كفاءة القطاع الصناعي ، عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية داخل التجمع الاقتصادي لمواجهة تنافسية العالم الخارجي.

4-تقوية المركز التنافسي و التفاوضي : وتزداد أهمية هذا الجانب بالنسبة للدول المتخلفة التي تعتمد على الخارج في تلبية حاجياتها الأساسية.

2-الدوافع السياسية والاجتماعية[1]: قد تكون الدوافع السياسية السبب الرئيسي للدخول في ترتيبات التكامل أهمها:

-**التكتل من أجل درع المخاطر الخارجية** : يسمح التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول ، بتشكيل قوة دفاعية موحدة اتجاه العالم و ممكن أن تكون قوة عسكرية ، أين تعجز الدول بمفردها عن حماية أمنها بنفسها من التهديدات الخارجية وفي مقدمتها التهديدات الإرهابية.

-**الدوافع القومية و التاريخية** : فوجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول المجموعة والقرب الجغرافي والتشابه أو التقارب الحضاري[2]. و يعتبر هذا الدافع من أقوى أسباب التوجه نحو التكتلات الإقليمية.

ثانيا : مقومات التكامل الاقتصادي

لنجاح التكتل الاقتصادي يجب أن تتوفر لدى الدول الأعضاء مجموعة من المقومات و الأسس الاقتصادية, السياسية, الاجتماعية و الثقافية, نذكر منها[3]:

1-توفر موارد الثروة الطبيعية

إن توفر موارد الثروة الطبيعية من العوامل الرئيسية بين الدول المتكاملة، لأنه من غير المعقول أن يقوم تكامل اقتصادي بين مجموعة تفتقر إلى موارد الثروة الطبيعية ، حيث يقوم التكامل على أساس تصريف السلع الناشئة من استغلال تلك الموارد و التي توجد بين هذه الدول، فتكامل دولتين و أكثر تفتقران إلى موارد الثروة الطبيعية لن تعود بفائدة على تلك الدول و هذا لعدم المساواة في المزايا و الالتزامات، بل سيكون مجرد فتح أسواق هذه الدول لمنتجات دول أخرى.

2-توفير الأيدي العاملة : يعتبر توفير اليد العاملة المتخصصة و المدربة من العوامل التي تؤدي إلى نجاح التكامل الاقتصادي حيث أن عملية التكامل تعمل على انتقال اليد العاملة بمعنى حرية انتقال الأشخاص بين كافة

---

[1]- حنيش الحاج،**التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،جامعة الجزائر،2009/2008. ص 29.

[2] - صبيحة بخوش، **الاتحاد المغربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية**،دار الحامد،عمان،ط1، 2011 ص57

[3]-حسين عمر، **الجات وخصخصة الكيانات الاقتصادية الكبرى**، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2009 ص 13

الدول المتكاملة للبحث عن فرص الاستخدام المناسبة، و بهذا يتم تحقيق أكفأ استخدام ممكن لليد العاملة، و بها يتم نقل الفائض من العمالة للدول التي تكتظ بها إلى الدول التي تعاني من عجز في هذا المورد الهام.

3-توفر وسائل النقل و الموصلات : إن توفر المواصلات من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي، حيث تؤدي إلى توسيع حركة التبادل التجاري و تشجيع الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء و دعم حركة التكامل من مضمار التجارة الدولية و تسهيل علاقاته مع الدول الأجنبية.

4-توفر المناخ السياسي الملائم : إن العامل السياسي يعتبر من أهم المبادئ والأسس التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي ، حيث أن ضعف الإرادة السياسية يؤدي حتما إلى إسقاط التكامل الاقتصادي.

5-إعطاء الوقت المناسب و الكافي للدراسات و البحوث على كافة المستويات:

إن التكتلات التي تقوم على دراسات غير جادة غالبا ما يكون مصيرها الفشل و التفكك بعد وقت قصير ، و من هنا تظهر أهمية الدراسات و البحوث في هذا المجال، حيث أن الدراسة تستهدف معالجة المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة بطريقة علمية.

المطلب الثالث: أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية

– يمر التكامل الاقتصادي بمراحل عديدة، حيث يبدأ بمنطقة التجارة الحرة وينتهي بالاندماج الاقتصادي، وتزداد درجة التكامل كلما زاد الانتقال من مرحلة لأخرى أخرى بمعنى أن مراحل التكامل الاقتصادي تتراوح من التخفيف الأدنى للقيود الموجودة بين الدول المتكاملة وصولا إلى إلغائها نهائيا و يمكن إيضاحها فيما يلي:

1-اتفاقيات التجارة التفضيلية (PTA) : Préférentiel Trade Agreement

تمثل اتفاقيات التجارة التفضيلية تاريخيا أول صور التكامل الاقتصادي حيث يقوم اثنين أو أكثر من الدول المشتركة في الاتفاق بتخفيض العوائق التجارية فيما بينها بينما تحافظ على مستوى عال من العوائق على السلع المستوردة من الدول الأخرى , أي تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع و الخدمات فيما بينها، مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى ثابتة، ويعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل الاقتصادي[1].

و يعد نظام الكومنوالث التمييزي(منطقة تفضيل الكومنولث) التي كونتها بريطانيا مع مستعمراتها النموذج التاريخي لمثل هده الاتفاقيات حيث قامت بريطانيا و ما يعرف بدول الكومنوالث عام(1932) و عددها 48 دولة بتخفيض التعريفة الجمركية المرتفعة على الواردات من بقية دول العالم .

2-منطقة التجارة الحرة (FTA) : Free Trade Area

[1]-محمود يونس محمد و آخرون،**اقتصاديات دولية** ،الدار الجامعية، إسكندرية،مصر،2009،ص ص 176 -177

تمثل منطقة التجارة الحرة شكلا أخر من أشكال الاندماج الاقتصادي و هي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية و إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقتها التجارية مع بقية دول العالم غير الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة.

-يتم فيه إلغاء كافة القيود الجمركية و الكمية و الإدارية على حركة السلع و الخدمات بين دول الأعضاء في نطاقها حتى نزول بشكل نهائي و صولا إلى إقامة السوق الواحدة و لا تتضمن بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص و بموجبها تحتفظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية مع باقي دول العالم و تعتبر ابسط درجات التكامل و أولى خطواته[1].

و من أمثلة دلك ,منطقة التجارة الحرة لدول غرب أوروبا عام 1960 ,منطقة التجارة الحرة الأوروبية **(EFTA)** تضم المملكة المتحدة النمسا الدانمارك النرويج البرتغال السويد سويسرا ثم انضمت فنلندا إلى المنطقة و منطقة التجارة الحرة بين أمريكا كندا و المكسيك **(NAFTA)**, منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا , منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي[2] .

3- الاتحاد الجمركي : Customs Unions

وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتشابه الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة في انعدام وجود تعريفة جمركية على التجارة فيما بين الدول أعضاء الاتحاد, إلا انه -الاتحاد الجمركي -يلزم أعضائه بوضع تعريفة جمركية مشتركة تجاه بقية دول العالم و على دلك فلا وجود لمشكلة انحراف التجارة.[3]

و الواقع إن وضع تعريفة جمركية موحدة تحكم علاقة الدول المكونة للاتحاد الجمركي بالدول الأخرى قد لا يكون أمرا سهلا لوجود العديد من المشكلات.

وتاريخيا من أهم الأشكال التي عرفها العالم للاتحاد الجمركي : اتحاد ولايات ألمانيا في عام 1934المعروف باسم الزولفرين ,اتحاد البنيلكس "**Benelux**" الذي يضم بلجيكا هولندا ولوكسمبورغ أسس سنة 1948 ومن بعدها الجماعة الأوروبية(**European Community**) التي تكونت حسب معاهدة روما عام 1957 و عرفت باسم السوق المشتركة واحتوت مبدئيا على 06 دول هي ألمانيا فرنسا ايطاليا بلجيكا هولندا ولكسمبورغ وانضمت الدانمارك ايرلندا والمملكة المتحدة عام 1973ثم اليونان 1981, اسبانيا و البرتغال عام 1986 ثم النمسا فنلندا و السويد عام 1995.

4- السوق المشتركة: Common Market

---

[1]-هيفاء عبد الرحمن، **آليات العولمة الاقتصادية و أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2009، ص455

[2]- فؤاد ابو ستيت ، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** ، مرجع سبق ذكره ص 10

[3]- محمود يونس محمد و آخرون،**اقتصاديات دولية** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 178 -179

تعتبر السوق المشتركة مرحلة أكثر تقدما من المراحل السابقة في التكامل و التكتلات الاقتصادية حيث يتشابه مع الاتحاد الجمركي في إلغاء القيود الجمركية بين دول الأعضاء مع التزام كل دولة بسياسة تجارية موحدة في مواجهة دول غير الأعضاء و يتم على أساسه إلغاء القيود على نقل عناصر الإنتاج, رأس المال و العمل علاوة على حرية انتقال السلع فيما بينها.أي حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمالة ,رؤوس الأموال) بين الدول الأعضاء[1], فاستثمارات دول الأعضاء تتم معاملتها معاملة الاستثمارات الوطنية و بالتالي تحصل على الحقوق و الامتيازات نفسها .فيستفيد الأفراد من الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم و الضمان الاجتماعي و تستفيد الشركات من الدعم و الإعفاءات الضريبية . وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقا موحدة. وقد حقق الاتحاد الأوروبي سوقا مشتركة في نهاية عام 1993 م.

5- الاتحاد الاقتصادي : Economic Union

يعتبر هذا الشكل أقوى أشكال التكامل الاقتصادي تطورا و شمولية حيث يحمل نفس خصائص السوق المشتركة ولكن يضاف إلى دلك وجود تنسيق بل أحيانا توحيد لبعض السياسات المالية و النقدية للدول الأعضاء.

إن السير في اتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي يتطلب توحيد السياسات المالية و النقدية للدولة الأعضاء. ويعتبر هدا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا و شمولية ويحتوي على جميع مزايا وصفات السوق المشتركة. فبينما لا يزال الوجود السياسي للدول الأعضاء قائما,فان الاتحاد الاقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحيتها الحدود القومية و تصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي. وعندما يتبنى الاتحاد الاقتصادي أوراقا نقدية مشتركة لجميع الأعضاء فان الاتحاد يصبح اتحادا نقديا أيضا Monetary Union وهدا ما حدث في الاتحاد الأوروبي حيث إعتمد اليورو ليحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء[2].

[1]-عبد الرحمن يسري احمد و آخرون، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص196

[2]-علي أبو الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات و السياسات**، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 411

الشكل (01) : شكل توضيحي لمراحل التكامل الاقتصادي

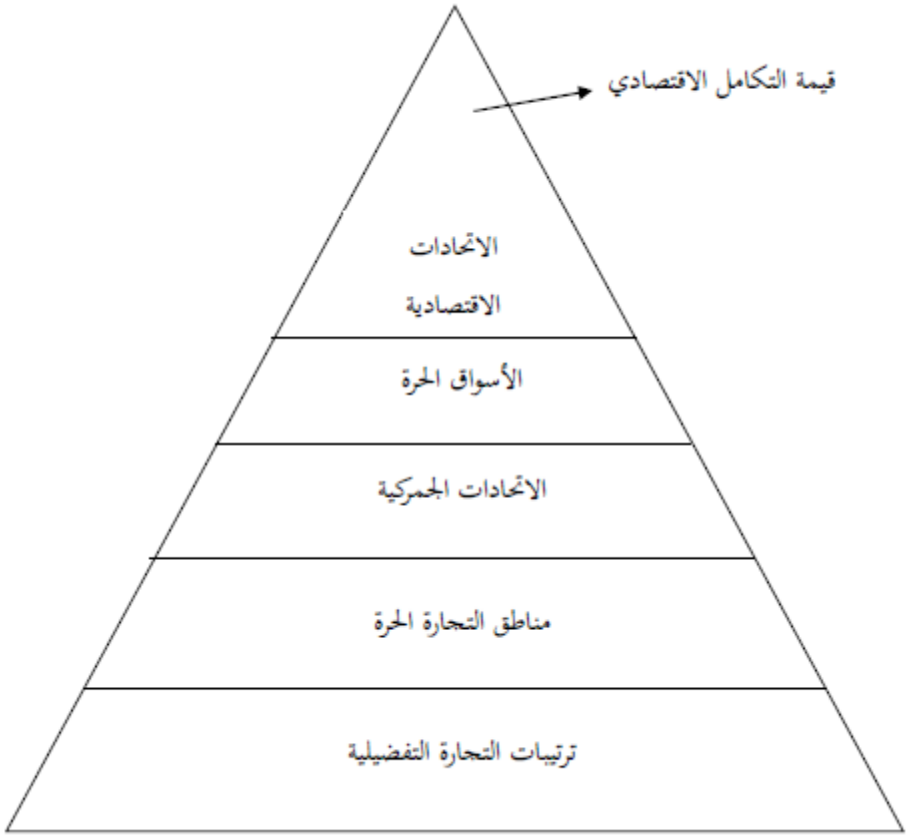

المصدر: عبد الرحمن يسري ،احمد ايمان، محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ص 192.

المبحث الثاني :العلاقة بين التكامل الاقتصادي و التجارة الخارجية

تطور التكتلات الاقتصادية من خلال تطور التجارة الخارجية عن طريق زيادة المنافسة و توسيع نطاق السوق بالإضافة إلى زيادة الاستثمار بين الدول المتكتلة مما يؤدي إلى ازدهار اقتصادياتها وزيادة رفاهية شعوبها.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

أ –المجال الاقتصادي

–تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

–تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي

–تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، لزيادة الاستثمار وإنشاء المصانع باعتبارها البنية الأساسية خاصة بالدول النامية، للنهوض بالتنمية الاقتصادية.

–مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباطه بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرتها على التصدير والاستيراد ومستويات الدخول فيها، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية[1].

–نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية لبناء اقتصاديات متينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة و تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب[2] .

ب –المجال الاجتماعي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى ما يلي[3]:

–رفع رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك .

–تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية .

–تحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات .

–الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً .

---

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الإقتصادية**،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2000 ،ص373.

[2]-راشد العصار، **التجارة الخارجية**،دار المسيرة،عمان، 2000 ، ص16.

[3]-علالي مخطار،**أليات تحرير التجارة الخارجية في ظل تحولات الإقليمية-حالة الجزائر-** ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر، 2015، ص7.

-التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية .

ج -المجال السياسي

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي[1]:

-تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.

-إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقليص المسافات، لتحول العالم إلى قرية كونية جديدة، استفادة من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

المطلب الثاني :علاقة التكتلات الاقتصادية الإقليمية بالتجارة الخارجية

لقد انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق العديد من الأهداف وتوالت في الظهور على الساحة الاقتصادية الدولية و أصبحت بدلك سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد , ومما لا شك فيه أن هده التكتلات الاقتصادية لها انعكاسات و ادوار عديدة و لعل من ابرز الانعكاسات هو دورها في تطور التجارة الخارجية حيث لاحظنا النمو و التطور المتواصل للتجارة الخارجية العالمية .

أولا- الآثار الساكنة

قد تباينت أراء العديد من الاقتصاديين حول دور التجمعات الإقليمية و التكتلات الاقتصادية و أثرها على العولمة و على العموم فقد تبلورت بتحديد اثرين لهما طابع متناقض على النمو الاقتصادي:

1-خلق التجارة -الدور الإنشائي للتجارة – زيادة التخصص الكفء للموارد :

- **خلق التجارة Trade Création** يعني اتجاه التجارة من المنطقة ذات التكاليف العالية إلى منطقة ذات تكاليف إنتاج واطئة نتيجة إعادة توزيع و استخدام الموارد الاقتصادية بطريقة كفؤة لان التكتل يمكن المنتجين الأكثر كفاءة أن يوسعوا إنتاجهم و يزيدوا من مبيعاتهم على حساب المنتجين الأقل كفاءة في الدول الأخرى المشتركة في التكتل و سيزداد العرض أمام طلب المستهلكين و بسعر اقل مما كان عليه الحال قبل الدخول في التكامل فاثر خلق التجارة نافع و يزيد من رفاهية الدولتين عموما.

- في هذه الحالة يحكم على التكتل بالنجاح لأنه يتيح استخدام كفؤ للموارد المتاحة لأطراف التكامل و الزيادة رفاهية الدول الأعضاء [2].

---

[1]- رعد حسن الصرف،**أساسيات التجارة الدولية**، المعاصرة، دار الرضا للنشر،الجزء الأول، 2000، ص20.

[2]- هيفاء عبد الرحمن التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية و اثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 468

-وتتمثل فيما تتيحه التجارة الدولية من الزيادة في مستويات الاستهلاك دون التغير في مستويات الإنتاج أو إمكانياته , وتحدث تلك الزيادة من إعادة تخفف الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغير نمط الإنتاج

ينقسم ها الدور إلى شقين:

-في مجال الاستهلاك

ونجدها على مستوى كل دولة داخلة في التبادل أو التجارة الدولية أي الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من السلع للدول الداخلة فيها , حيث تتحول من الدولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي .

-في مجال الإنتاج

فإن التكتلات الاقتصادية يظهر دورها في الإنتاج نتيجة إعادة تخصيص الموارد على مستوى الدولي,وتتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة تنافسية, بتحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تكون إنتاجية عناصر الإنتاج فيها أعلى نسبيا من غيرها,وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي[1].

2-تحويل التجارة Trade Diversion:

ويقصد به استبدال واردات من منتج بتكلفة اقل و كفاءة عالية من خارج الاتحاد الجمركي آو التكامل الاقتصادي بمنتج دو تكلفة أعلى و كفاءة اقل من داخل الاتحاد و يؤثر هدا سلبيا على الرفاهية الاقتصادية.الذي يؤدي بصورة عكسية إلى تقليل الرفاهية للدول الأعضاء مع بقاء العوامل الأخرى كما هي و يضر بالتجارة طبعا و بالاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة و تتوقف الآثار الفعلية للتجمعات و التكتلات الإقليمية إلى حد بعيد , على المرونة النسبية لعناصر الإنتاج, وعلى البعد الزمني للتكامل الاقتصادي لان المرونة طويلة المدى تختلف عن المرونة قصيرة المدى فتحقيق قدر كبير من الكفاءة يحتاج لوقت اكبر مما يتطلب دراسة البعد الزمني و آثاره السلبية و الايجابية للتعرف على تلك الآثار[2]

ثانيا -الآثار الديناميكية

[1]-أسيا الوافي،**التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة باتنة,2006 -2007.

[2]-احمد مجدلاني وآخرون، **انعكاسات العو لمة السياسية و الثقافية على الوطن العربي** ،مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ،الطبعة الأولى، 2001، ص 191

وهو يشير إلى العوامل المؤدية إلى قيام التكتل الاقتصادي سواء العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول التكتل، وهذه العوامل لها آثر إيجابي مع مرور الوقت حيث تؤدي الى[1] :

1- التكامل الاقتصادي يتيح فرص الدخول في أسواق كبيرة وهو ما يشجع على زيادة الإنتاج، ويساهم في تزايد غلة الحجم وبالتالي انخفاض التكاليف.

2-إمكانية الحصول على الموارد المالية بشكل أسهل مما يساهم في تحقيق المزيد من التقدم للوحدات الإنتاجية؛

3- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى إزالة الحواجز التجارية، مما يلغي المراكز التنافسية بين الدول الأعضاء.

4-زيادة فرص التوظيف، كذا زيادة معدلات التبادل الدولي والتجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء.

5-يؤدي التكامل إلى زيادة النشاط الاستثماري، وبالتالي تدفق الاستثمارات بين الدول المتكاملة وحتى الدول؛ خارج إطار التكامل، حيث ترغب الدول غير الأعضاء في ضمان قدر من المكاسب المحققة في إطار التكامل.

الشكل (02): يمثل الآثار الناتجة عن التكتل الاقتصادي

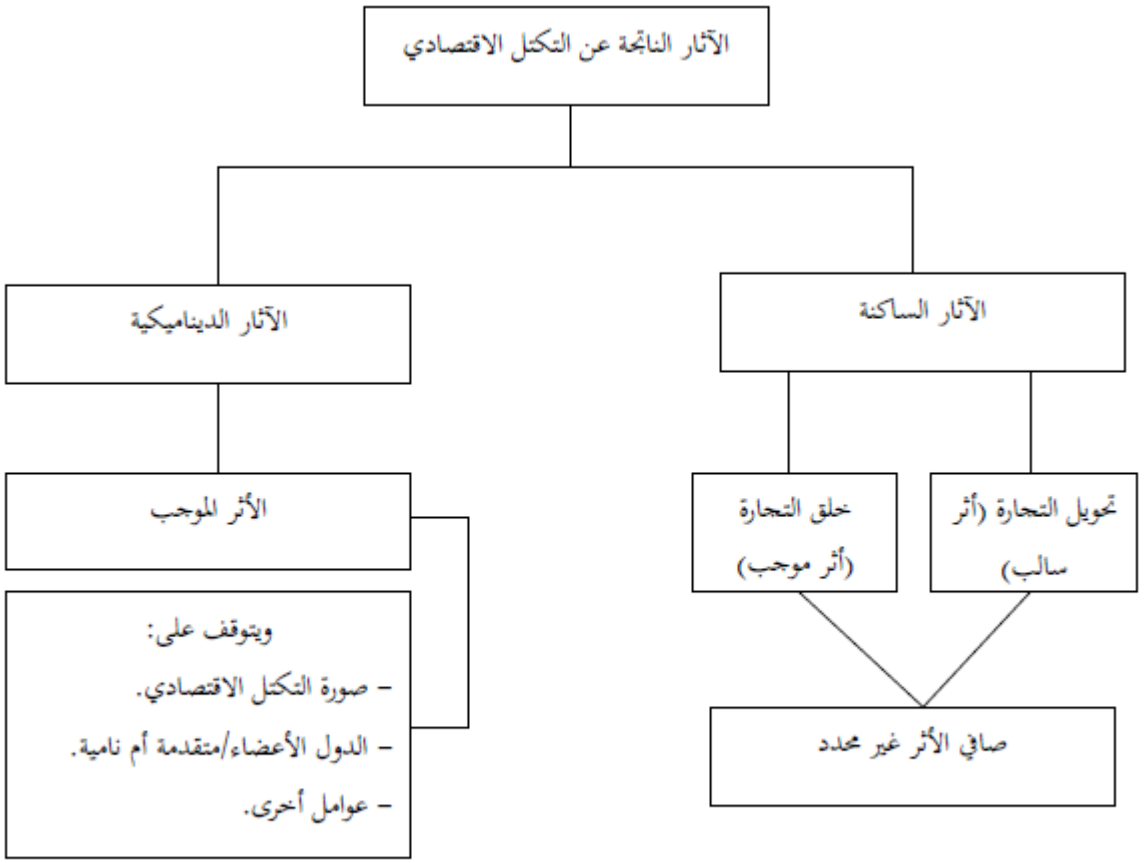

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية للنشر، ط 1، السنة 2003، ص 32.

[1]- ندير غاني، **دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الإقتصادي العربي دراسة حالة قطاع الصناعة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة ورقلة، 2008-2009

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة.

توجد العديد من الدراسات، التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل إليها .وفيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تمكنا من الإطلاع عليها.

من بين الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع ببحثنا و التي تمكنا من الوصول إليها نذكر ما يلي :

المطلب الأول: الدراسة الأولى

اسم الباحث(بوشول السعيد)،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة. تحت عنوان واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي و أفاقه 2009، انطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي ما هو واقع و آفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي و انطلاقا من هذا التساؤل وضع الباحث مجموعة من الفرضيات منها:

-وجود علاقة وثيقة بين عدد كبير من الخصائص السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لدول الخليج العربية، يؤهلها على المدى البعيد لتحقيق تكامل اقتصادي.

-كلما ازداد التعاون بين دول الخليج العربية وثوقًا، سمح لها بتكوين مواقف موحدة ، توفر لها قاعدة تفاوضية أفضل أمام الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى .

-إن دول مجلس التعاون قد حققت معظم شروط نظرية العملة المثلى، وهي تقارب الهياكل الإنتاجية وارتفاع درجة الانكشاف على التجارة الدولية ، ومرونة سوق العمل وتقارب معدلات الفائدة والتضخم

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في دراسته وهو منهج يعتمد أساسا على تجميع البيانات، والمعلومات اللازمة عن الموضوع المراد دراسته، والبحث فيه وتنظيمها، وتحليلها، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

و للإجابة على هذا التساؤل قسم الدراسة إلى 3 فصول، جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للتكامل الاقتصادي وقد عالج فيه مفهوم التكامل و مراحله، وقد خصص الفصل الثاني لدراسة مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال عرض خطوات تأسيسه و مراحل تكوينه ، أما في الفصل الثالث تم دراسة آفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال الإطار النظري للاتحاد النقدي و مشروع الوحدة النقدي. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-تختلف مبررات التكامل الإقليمي بين الدول الصناعية والدول النامية، فبينما نجد أن تحرير التجارة وزيادة الإنتاج كان دافعا لقيام السوق الأوروبية، ،أما الدول النامية فهدفها تحسين موقفها التفاوضي وإيجاد صيغة تمكنها من الاستفادة من الزيادة في التجارة الدولية، والسيطرة على موادها الأولية وتسخيرها لتطوير هياكلها الإنتاجية .

-يعتبر قيام المجلس أحد المكاسب والإنجازات الإيجابية للعمل الخليجي المشترك، في كافة الآلات وعلى مختلف المستويات، وهو العمل الذي يعتبر جزاء لا يتجزأ من العمل العربي المشترك ومكملا له لا متعارضا معه.

المطلب الثاني: الدراسة الثانية

اسم الباحثة فاطمة حودة مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة ، تحت عنوان دور التكتلات الاقتصادية في تطوير التجارة الخارجية دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي 2002-2011 ، انطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي ما دور التكتلات الاقتصادية في تطوير التجارة الخارجية ، و انطلاقا من هذا التساؤل وضع الباحث مجموعة من الفرضيات منها :

-تعبر التكتلات الاقتصادية على المزايا الاقتصادية التي تحصل عليها التجارة الخارجية للدول المتكتلة

- التجارة الخارجية هي الحلقة التي تربط الاقتصاد الدولي بالمعاصر

- ارتباط تطور التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بتكتله .

كما استخدم المنهج الوصفي من خلال استعراض مفاهيم التكتلات الاقتصادية و التجارة الخارجية ،والتحليلي من خلال جمع البيانات و تحليليها ، و للإجابة على هذا التساؤل قسم الدراسة إلى 3 فصول ، جاء الفصل الأول تحت عنوان ماهية التكتلات الاقتصادية وقد عالج فيه مفاهيم عامة حول التكتلات ونماذج عن التكتلات العالمية و العربية ، أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة التجارة الخارجية من خلال مفاهيم حول التجارة الخارجية و علاقة التجارة الخارجية بالتكتلات الاقتصادية ،أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة التجارة الخارجية لدى دول مجلس التعاون الخليجي وفي الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

-مند قيام مجلس التعاون الخليجي و التجارة الخارجية تشهد تطورا متواصلا وهدا راجع لارتفاع أسعار النفط

-وان أسعار النفط هي المتحكم الأساسي في تطور التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر أو تراجعهما..

المطلب الثالث: القيمة المضافة

- اغلب الدراسات السابقة الذكر ركزت على دور التكتلات الاقتصادية في مجال تطوير التجارة الخارجية للدول الأعضاء لما تحققه من نمو اقتصادي و رفاهية لدولها من خلال توسيع حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي .

--تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في أن هدا البحث تناول إشكالية تحليل دور التكتلات الاقتصادية في تطوير التجارة الخارجية حيث أخدنا حالة دول مجلس التعاون الخليجي كحالة للدراسة خلال الفترة 2010-2018 ودلك بالتطرق إلى ماهية التكتلات الاقتصادية ثم تعرضنا إلى مفاهيم التجارة الخارجية وأخيرا تطرقنا إلى تطور التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال دراسة و تحليل العلاقة بين قيام المجلس التعاون الخليجي و تطور التجارة الخارجية لبلدانه و العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018.

خلاصة الفصل

تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية باتجاه التكتلات الاقتصادية الإقليمية خاصة في صورتها الحديثة، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتجهت معظم الدول لإقامة تحالفات فيما بينها في إطار التكامل الاقتصادي رغبة منها في الظفر بالمنافع التي يعود بها التكامل الاقتصادي عليها.

ويعتبر التكامل الإقليمي عملية متسلسلة ومتناسقة وليست عفوية، إذ أنه يعتمد على مقومات أساسية وشروط ضرورية يجب أن تتوفر بين أطراف المنطقة المتكاملة حتى تعود العملية بالنفع والفائدة على كافة الأطراف.

تختلف الدوافع التي تؤدي بالدول للدخول في تكتل إقليمي باختلاف المناطق الجغرافية وتركيبة الدول، فالدول المتقدمة تسعى لتحقيق المزيد من الرفاهية لشعوبها في حين تسعى الدول النامية لتحقيق التنمية.

وتبقى الدول العربية في آخر الهرم، في عدم مبادرتها إلى تحقيق ما حققته الدول المتقدمة، ويبقى الأمل قائما في تحدي المعوقات التي تؤول دون تحقيق حلم الوحدة العربية وإزالة كل العقبات باتجاه التكامل الاقتصادي.

فاحتلت التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة وحتى النامية مكانة كبيرة على الساحة الاقتصادية الدولية نظرا على تأثيرها على النظام الاقتصادي الراهن و مدى هيمنتها على التجارة الخارجية الدولية و التأثير عليها و ترتبط التكتلات الاقتصادية بالتجارة الخارجية من خلال تحويل التجارة أو خلق التجارة كما أنها تزيد من قيمة الاستثمار و التبادل التجاري وبالتالي تزيد في المنافسة و توسيع الأسواق .

الفصل الثاني

تمهيد

عرفت حركة التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي عدة تغيرات و تطورات خلال الفترة 2010-2018 هذا نظرا لما عرفته هذه الأخيرة من تحولات جذرية شهدها المحيط الاقتصادي العالمي أثرت على كافة اقتصاديات الدول، و انعكست على أدائها بشكل كبير في ظل نظام اقتصادي لا زال يساير خطى العولمة، وهكذا سجلت حركة الصادرات و الواردات و حركة العمالة و الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخليجية عدة تغيرات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الثورات العربية وتدبدب أسعار النفط العالمية .

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على حركة التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي بعد الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية لسنة 2008وتجربة دول مجلس التعاون الخليجي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة.

و ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأه و تطور مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثالث: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي

إن ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الوجود يعني استجابة للواقع و إيمانا من الدول الأعضاء بوجود علاقات خاصة وسمات مشتركة تربط بينها، و لأجل أن يكون هذا المجلس وسيلة فعالة لتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل بين أعضائه في مختلف المجالات ، و فيما يلي سنحاول التعرف باختصار على نشأة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي و الأسباب و الأهداف التي كانت وراء نشأته، و كذلك هيكله التنظيمي و مقوماته إضافة إلى أهم الإنجازات التي حققها و المعوقات التي لا تزال تعرقل مسيرته.

المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أهدافه و أهم مؤشراته الاقتصادية

مر التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بمجموعة من المحطات و المراحل إلى أن تم الإعلان عن ميلاده عام 1981 ، و هذا بغية تحقيق العديد من الأهداف فرضتها التحديات الاقتصادية التي فرضتها ظاهرة العولمة الاقتصادية[1].

أولا :نشأة مجلس التعاون الخليجي:

بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر و الذي عقد في عمان بالأردن في نوفمبر 1980 ، حيث طرح أمير دولة الكويت تصورا لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات رحبت به دول المنطقة بشكل عام، و في فيفري 1981 عقد في الرياض مؤتمرا ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان،دولة قطر، دولة الكويت ، حيث تم مناقشة خطة العمل المقدمة من طرف دولة الكويت، و في26 مارس1981 عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست اجتماعا في مسقط سلطنة عمان تم فيه الموافقة على الهيكل التنظيمي ، والتوقيع على النظام الأساسي للمجلس[2].

و في القمة الخليجية التي عقدت في25 ماي 1981 بأبوظبي تم إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي والذي يحتوي على 22 مادة تغطي كافة الاختصاصات ومهام المجلس والأجهزة التابعة له، بالإضافة إلى الامتيازات و الحصانات، ونظام التصويت، و غيرها من الوسائل المتعلقة بالتنسيق و التكامل في جميع الميادين، كما تم في هذه القمة التصديق على اختيار على أول أمين للمجلس، والموافقة على تشكيل هيئة لتسوية المنازعات، و النظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وتشكيل لجان مشتركة لتعزيز التعاون بين دول المجلس، و في نفس العام تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والتي أصبحت سارية المفعول بحلول شهر مارس 1981 .

---

[1]– حسين كريم حمزة، **العولمة المالية و النشاط الاقتصادي** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة 1 ، 2011، ص167.

[2]– علي عبد الفتاح ابو شرارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 425.

و بعد عقدين من العمل الخليجي المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر 2001 ، و التي أقرت البدء بالاتحاد الجمركي اعتبارا من جانفي 2003 و تخطي مرحلة منطقة التجارة الحرة فيما بين دول الأعضاء .

وقد استهدف هذا المجلس إنشاء منطقة للتجارة الحرة لتبادل السلع والخدمات في مرحلة أولى، يليها توحيد التعريفة الجمركية بين البلدان الأعضاء في مرحلة متقدمة، التي تم توحيدها عام 2005 .حيث تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس واختيار الأمين العام وتشكيل خمسة لجان ذات طبيعة مؤقتة لتنسيق أهداف التعاون بين الأقطار الأعضاء[1].

و من جانب آخر فقد رحبت أغلب الدول العربية والأجنبية بقيام المجلس، و ذلك بالإضافة إلى الارتياح الذي لقيته هذه المبادرة من داخل دول المجلس نفسها و هكذا فإن قيام قد لقي تأييدا واسعا وتفاؤلا كبيرا من قبل دول عربية و أجنبية.[2]

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

وفيما يلي نوجز نتطرق إلى أهم المؤشرات الإحصائية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي من حيث تطور عدد السكان و نصيب الفرد من الناتج المحلي، إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي[3].

الشكل(03) : يمثل تطور سكان دول مجلس التعاون الخليجي 2000-2016

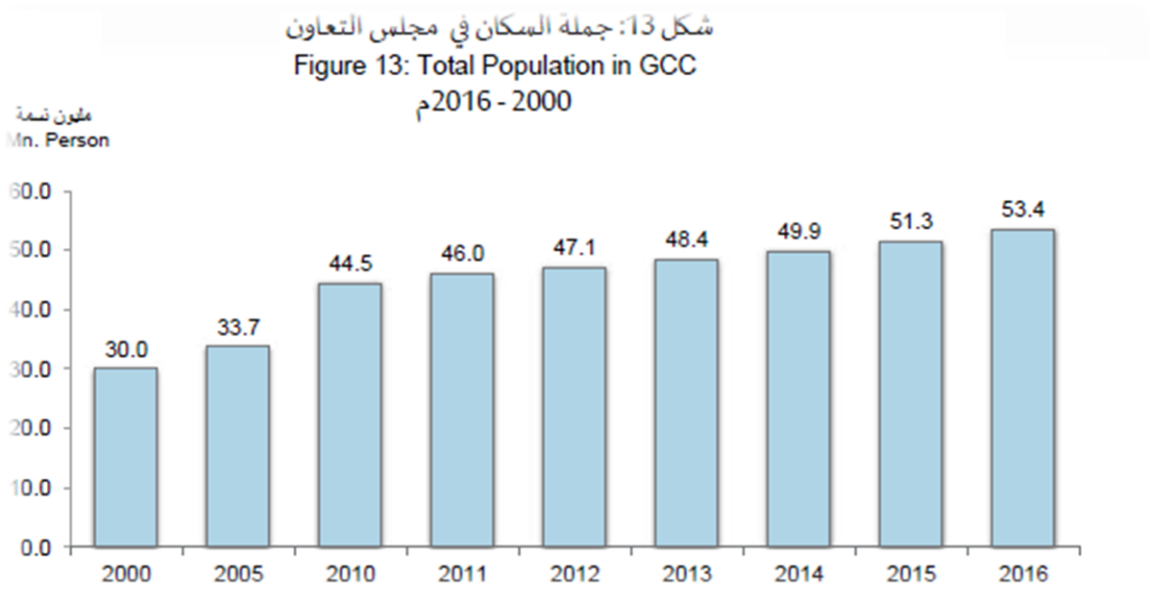

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

[1]- اسماعيل معراف ،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ط2 ،2014، ص 79.

[2]-عباس بلفاطمي وجمال بلخياط ،**تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، عدد 5 ،جامعة باتنة ،الجزائر،ص 3.

[3]- المركز الإحصائي الخليجي **WWW.GCC-SG.ORG** شوهد يوم 2020/09/10.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي قد تطور بشكل واضح، حيث سجل قيمة 30 مليون نسمة عام2000 ليصل إلى 44.5 مليون نسمة عام 2010 ، ثم53.4 مليون نسمة عام 2016، و هو ما يدل على التطور الواضح في نسبة النمو الديمغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل (04) : يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 2000-2016

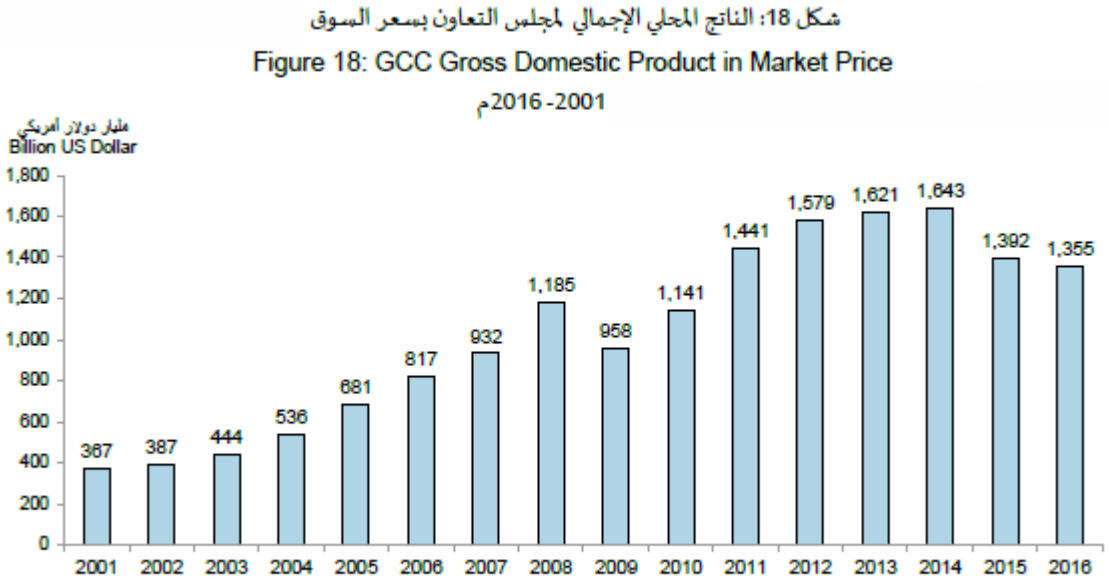

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

يلاحظ من الشكل أعلاه تطور واضح في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي ،حيث ارتفعت من 367 مليار دولار عام 2001 إلى 1.185 مليار دولار سنة 2008، ثم انخفضت إلى 958 مليار دولار بفعل تأثيرات الأزمة المالية العالمية.لترتفع من جديد إلى 1.643 مليار دولار سنة لتنخفض بعدها من جديد بعد انهيار أسعار النفط العالمية .

الشكل (05): يمثل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس 2000-2016

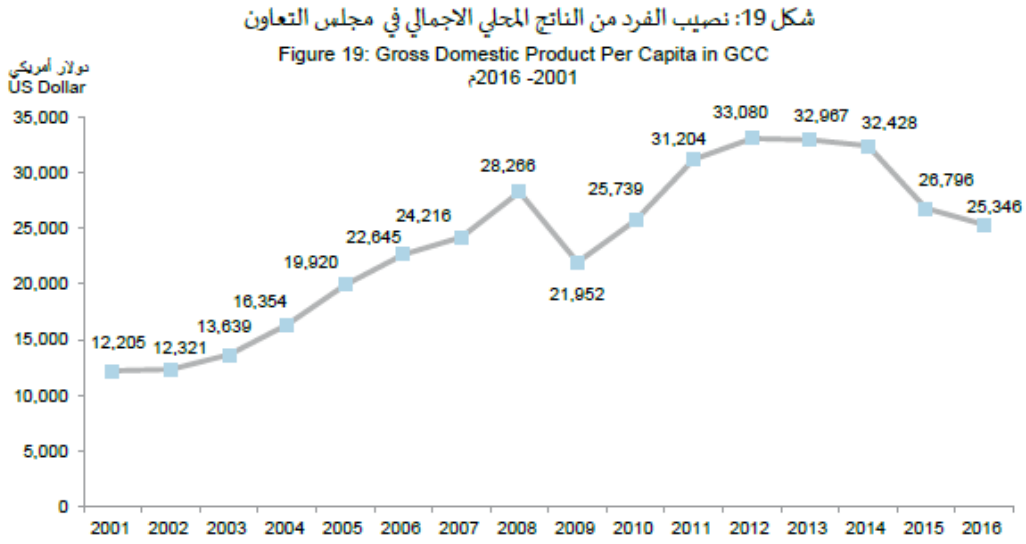

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

من الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي رغم الزيادة المستمرة في عدد السكان من 12.2دولار أمريكي سنة 2001الى 28.2 دولار أمريكي سنة 2008 لتنخفض بعدها بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008لاترتفع بعدها إلى 31.2دولار أمريكي لتستقر بعدها لتنخفض مجددا سنة 2015.

ثالثا :أهداف نشأة مجلس التعاون الخليجي:

تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي بغية تحقيق الأهداف التالية[1]:

-تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
-تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
-وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين :المالية، الاقتصادية، التجارية، الصحية، الإعلام.
-تم دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين و الزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص[2] .

[1] -لبنة جديد، **السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج** ، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2004، ص13 .

[2]-حلمي شحادة محمد يوسف، **إدارة التنمية :العلم والعمل**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2001 ، ص17 .

-حرية تنقل الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي وذلك بوضع الأسس الكفيلة لمعاملة رعايا دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس المعاملة دون تمييز، وهذا من حيث حرية الانتقال والعمل والإقامة، حرية التملك والإرث.

-تشجيع القطاع الخاص في هذه الدول بإقامة المشاريع المشتركة التي تؤدي إلى توثيق المصالح الاقتصادية لهذه الدول.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي واهم مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

مرت المسيرة التكاملية لمجلس التعاون الخليجي بعدة مراحل تحت إشراف و قيادة مختلف أجهزته التنظيمية التي تتمثل في:

أولا: الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي

يتشكل الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون الخليجي من الأجهزة التالية :

-**المجلس الأعلى** :تختص مهمة المجلس الأعلى بوضع السياسة العليا لمجلس التعاون الخليجي والخطوط الأساسية التي يسير عليها، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أية دولة من الأعضاء الست وبتأييد من عضو آخر، ويجرى التصويت في المجلس الأعلى بحيث يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد، وتصدر قرارات المجلس في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية[1].

-**المجلس الوزاري** :وهو الجهاز التنفيذي للمجلس، ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويختص باقتراح السياسيات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تستهدف تطوير التعاون والتنسيق[2] .

-**الأمانة العامة** :وهي الجهاز المسؤول عن العمل الإداري وتتمتع الأمانة ببعض الاختصاصات السياسية التي يمكن من خلالها أن تلعب دورا ضمن أهداف المجلس، تتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول المجلس لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، يساعد الأمين العام مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين[3].

---

[1]-عبد المحسن لافي الشمري ،**مجلس التعاون لدول الخليج العربية و تحدي الوحدة** ، مذكرة ماجستير كلية الاداب و العلوم، جامعة الشرق الاوسط ،2011-2012 ، ص 48 .

[2] -علي توفيق الصادق، **التكامل الاقتصادي العربي الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات**، القاهرة، ط1، 2010، ص298.

[3] -لبعل فطيمة، **المناطق العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البيئية: المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السوري** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2011-2012، ص39.

-**لجان مجلس التعاون** :متكونة من خمسة لجان قطاعية من الوزراء والمختصين تعمل مع الأمانة العامة لتحقيق أهداف المجلس، وتنسيق أوجه التعاون بين دول المجلس (لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التعاون المالي والتجاري، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية).[1]

الشكل (06) : الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي

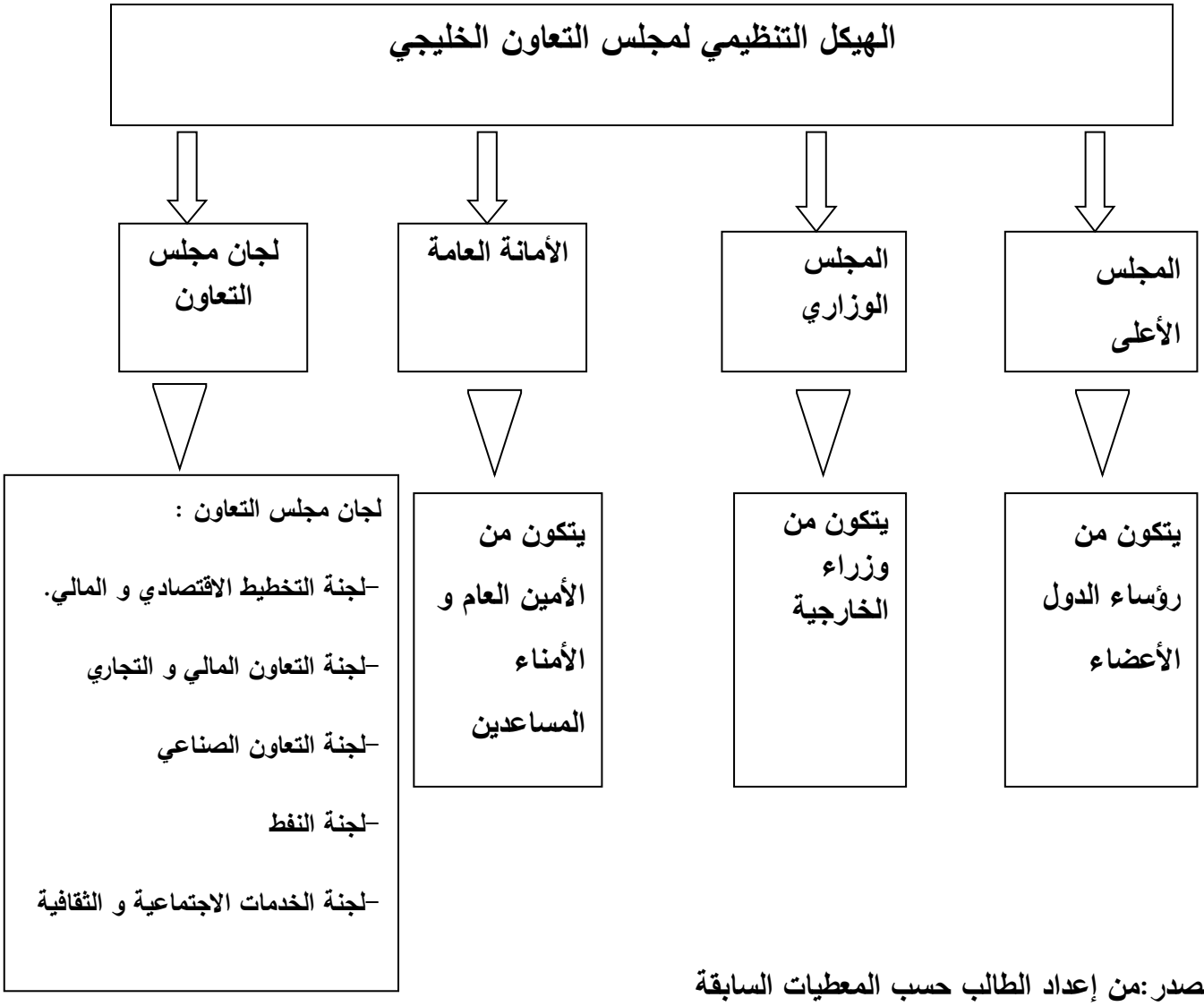

المصدر:من إعداد الطالب حسب المعطيات السابقة

ثانيا :مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

تلخيص أهم محطات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون كالتالي:

1-إقامة منطقة التجارة الحرة :

[1] -مقروش كمال ،**دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي ، دراسة مقارنة بين التجربة الاوروبية و التجربة المغربية**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2013-2014 ص 97.

يعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي، سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي .وتعتبر زيادة التبادل التجاري هدفا رئيسيا للإقامة أي تكتل اقتصادي في العالم، لما له من أثر إيجابي على الرفع من درجة التخصص في اقتصاديات دول الأعضاء، وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية، واتساع نطاق السوق[1].

ولهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون شرعت منذ بداية إنشاء المجلس في مايو 1981 م باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء" منظمة التجارة الحرة لدول المجلس "عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981 م، وتضمنت الأحكام الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس.

وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة.

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983 م، واستمرت نحو عشرين عاما إلى نهاية 2002م حيث حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس.

وخلال فترة منطقة التجارة الحرة 1983–2002 ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من 6 مليار دولار في عام 1983 م إلى 15.1 مليار دولار في عام2002.

2–قيام الإتحاد الجمركي لدول المجلس – جانفي 2003 م.

تعزيزا لمسيرة المجلس المباركة ورغبة في التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، فقد أعلن المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين والتي عقدت في الدوحة في ديسمبر 2002 م، عن قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في مطلع عام 2003 م، ويعتبر ذلك انطلاقا من الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون والاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وتعزيزات للخطوات والجهود التي قطعتها مسيرة العمل الاقتصادي المشترك وحرصا منه على تقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء وصولا إلى التكامل المنشود لتحقيق آمال وتطلعات مواطني دول المجلس[2].

وقد شهدت هذه المرحلة نقطة تحول جوهرية في مسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول المجلس، فاتفاق دول المجلس على قيام الاتحاد الجمركي في عام 2003 م، يعني أنها أصبحت ضمن جدار جمركي واحد تجاه العالم الخارجي، تستوفي فيه الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية لمرة واحدة فقط في نقطة الدخول الأولى، ويتم انتقال كافة هذه السلع بين دول المجلس دون استيفاء رسوم جمركية مرة أخرى عليها، وهذه الخطوة تعتبر من أهم خطوات الاتحاد الجمركي والتي طبقتها دول المجلس في اليوم الأول من قيام الاتحاد، ويتم معالجة نصيب كل دولة من الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية الخاصة بالسلع الأجنبية التي يتم انتقالها بين الدول الأعضاء خلال الفترة

[1]–المسيرة و الانجاز، شؤون المعلومات ، ط10 ، الرياض، مجلس التعاون الخليج العربي، الأمانة العامة ، 2016، ص 105.

[2]- المسيرة و الانجاز، شؤون المعلومات ، ط09 ، الرياض، مجلس التعاون الخليج العربي، الأمانة العامة ،2015، ص100.

الانتقالية من خلال آلية المقاصة، وذلك خلال فترة انتقالية يتم بعد انتهائها الوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي.

إن ما حققه الاتحاد الجمركي لدول المجلس جاء تنفيذًا للمادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس، والتي نصت على إقامة اتحاد جمركي لدول المجلس يطبق في موعد أقصاه جانفي 2003 م، ويتضمن كحد أدنى، تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، أنظمة و إجراءات جمركية موحدة، نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة، انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري و الزراعي ، والسلع الممنوعة والمقيدة، معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

وفي هذا الإطار طبقت دول المجلس تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، كما طبقت القانون الجمركي الموحد منذ عام 2002 م وحقق هذا الإنجاز فوائد كبيرة للإدارات الجمارك بالدول الأعضاء[1].

3-السوق الخليجية المشتركة:

صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007 م في ختام الدورة 28للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون(ونصوص من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس و قرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة. ومن أسس ومتطلبات السوق الخليجية المشتركة مبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن "**يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتبار يون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية** "وعلى وجه الخصوص التنقل والإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، التأمين الاجتماعي والتقاعد، ممارسة المهن والحرف، تملك العقار ...الخ[2]

4-الإتحاد النقدي:

نصت المادة 22 من الاتفاق الاقتصادي الموحد عام 1981 م على سعي الدول الأعضاء لتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية، ودعم التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لديها، بما في ذلك إنشاء عملة موحدة لدعم تكاملها الاقتصادي المنشود وسعيا إلى إقامة الاتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة وافق المجلس على برنامج زمني، وطلب إلى لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية تطبيق قرار المجلس بشأن اعتماد

[1]– المسيرة و الانجاز، شؤون المعلومات ، ط08 ، الرياض، مجلس التعاون الخليج العربي، الأمانة العامة ،2014،ص ص 126،127.

[2] – دليل استفادة مواطني دول المجلس من مجالات السوق الخليجية المشتركة، الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، 2014، ص05.

الدولار مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في أجل أقصاه نهاية عام 2005 ، تمهيد الإطلاق العملة الموحدة في موعد أقصاه الأول من يناير 2010 م [1].

ولكن دول مجلس التعاون الخليجي قد وجدوا صعوبات في تطبيق مشروع العملة الموحدة لهذا لم يتم إطلاقها في الموعد الذي تم تحديده.

فقد تلقى مشروع الاتحاد النقدي ضربة موجعة مع إعلان الإمارات انسحابها منه، بعد عدم اختيارها مقر للمصرف المركزي المستقبلي، وذلك بعد أن قرر مجلس التعاون أن تكون السعودية مقرا للمصرف الخليجي المستقبلي.

وقد انتقد تقرير صادر من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي غلبة الجانب السياسي على الجانبين الاقتصادي والمالي في مشروع إطلاق العملة الموحدة.

المطلب الثالث : مقومات – تحديات وانجازات مجلس التعاون الخليجي

رغم التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي إلا انه بفضل مقوماته استطاع تحقيق عدة انجازات.

أولا: مقومات مجلس التعاون الخليجي

يتوفر مجلس التعاون الخليجي على جملة من المقومات نذكر منه[2]:

1-الدين واللغة والتاريخ المشترك :هذا المقوم يسهل قيام التكامل نظرا للترابط بين جزيئات الوطن المختلفة ومواطنيه، لما بينهم من عقائد وأساليب حياة واحدة، فالخليج العربي يتوفر على هذا الاتحاد الروحي الديني، كما ترتبط تلك الدول ببعضها لغويا وتاريخيا وهذا من شأنه تدعيم التكامل الاقتصادي فيما بينهم.

2-التقارب الجغرافي :ويعتبر عاملا أساسيا و محفزا للتكامل نظرا للمزايا التي يتيحها هذا التقارب الجغرافي، لعل أهمها قصر المسافة بين البلدان المتكاملة مما يخفض تكاليف النقل وسرعته، والدول الخليجية تمتاز بهذه الخاصة، بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي الذي تحتله دول الخليج، خاصة من الناحية الاقتصادية، إذ يتوسط ثلاث قارات هي آسيا إفريقيا وأوروبا وهو عامل أساسي.

3-المقومات السياسية والأمنية:

أ -يعد الجانب الأمني دافع جد مهم وراء إقامة مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من عدم تضمن الميثاق التأسيسي للمجلس التعاون أي عنصر يشير إليه صراحة ، ويطرح الجانب الأمني نفسه بشدة لكون دول مجلس التعاون الخليجي تمثل مصدر عالمي هام للطاقة، إلى جانب الموقع الجغرافي .

---

[1] -عبد المنعم السيد علي، **الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ط1، 2008 ،ص16.

[2] - خاطر اسمهان ، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة محمد خيضر، 2012-2013.ص 29.

ب –نشوب الحرب بين العراق و إيران ، أدى إلى انعكاسات أمنية خطيرة في منطقة الخليج، لذلك قامت الدول الخليجية بالتنسيق فيما بينها وتوحيد مواقفها وإبرازها من خلال تنظيم خليجي موحد [1].

4–الهيكل الاقتصادي :هناك تقارب كبير في هياكلها الاقتصادية غير أن احتمالية تنويع مصدر الدخل خلال السنوات المقبلة سيؤثر على هذا التشابه من خلال عاملين هما:

***العامل الأول** :يتمثل في التباين الواضح بين الدول الخليجية في حجم ثرواتها من النفط والغاز، كما تتباين الدول ذات الثروات النفطية مع بقية الدول في سرعة ونطاق هذا التنوع الاقتصادي وعلى سبيل المثال، وفي ضوء محدودية الاحتياطات النفطية للبحرين وعمان، فإنه من الواضح حاجة الدولتين إلى تنويع اقتصادياتها بعيدا عن النفط.

* **العامل الثاني** :والمؤثر في مسيرة التنوع الاقتصادي و سرعتها في أي دولة فسيتمثل في المعدل النسبي لنضوب احتياطات الطاقة خلال السنوات المقبلة، ومما لا شك فيه، إن التأثير الطويل الأجل للتنوع الاقتصادي على الاتحاد الاقتصادي لدول الخليج يبدوا واضحا، فتركيبة الاقتصاديات الخليجية ستصبح أكثر تباينا واختلافا في العقود المقبلة، مما يساعد على تنمية وتعزيز التجارة الإقليمية البينية، إلا أنه في الوقت الذي يفرض على كل دولة تبني سياسات مالية ونقدية مختلفة على جاراتها للتصدي لمثل هذه الصدمات.

5–النمو الاقتصادي :هناك تقارب كبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين دول المجلس، الأمر الذي ييسر من دخول الاتحاد النقدي وبالتالي التكامل الاقتصادي حيز التنفيذ، ويضمن قابلية استمراره.

6–القوة العاملة :من المميزات الظاهرة لأسواق العمل في دول الخليج أن العمالة الأجنبية تمثل جانبا كبيرا من عدد العاملين، وذلك منذ الطفرة النفطية الأولى في مطلع ومنتصف سبعينات القرن الماضي[2].

ثانيا : تحديات المجلس التعاون الخليجي

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي لدول الخليج وتقسم هذه التحديات إلى تحديات داخلية وتحديات خارجية.

[1] – غربي ناصر صلاح الدين، **دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات**، أطروحة دكتوراه 2015–2016 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ص ص 200–201.

[2] –عبد الرحمن روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013 ص ص72–73.

1-التحديات الداخلية:أهمها ما يلي[1] :

أ -الاعتماد المفرط على قطاع النفط:

ليس هناك خلاف على أن النمو الذي تحقق في اقتصاديات أقطار المجلس وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها، بالإضافة إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية، ارتبط كل ذلك وبشكل مباشر بالإيرادات الناجمة عن إنتاج وتصدير النفط .وعندما ترتبط معظم النشاطات بهذا الدخل، فإن أي تقليص للنشاط النفطي لابد أن ينعكس بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانيات النمو وفرص التقدم في البلدان الأعضاء.

ب -ضعف التدفقات الاستثمارية المباشرة الخارجية لدول المجلس:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدول المجلس منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية، ويعود ضعف تلك الاستثمارات في دول المجلس إلى الأسباب التالية:

-عدم السماح للاستثمارات الأجنبية في عدد من المجالات مثل تجارة التجزئة والعقار، كما أن هناك حدود لنسبة الملكية الأجنبية في بعض القطاعات.

-التعقيدات الإدارية التي لازالت قائمة رغم بعض الخطوات الشجاعة للحد منها.

-عدم المساواة بين الاستثمارات الأجنبية والوطنية في مجالات الضرائب وأسعار الخدمات ...الخ.

ج -التبعية الاقتصادية:

من ضمن التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون هو انكشاف اقتصادياتها على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دو ا ر أساسيا في اقتصاد أقطار المجلس، فهي بلدان مصدرة للنفط، ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية الرأسمالية، وهذا يجعل توجه هذه الأقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي[2] .

2-التحديات الخارجية:

أ -تحدي العولمة :تبرز الآثار السلبية المحتملة لظاهرة العولمة على اقتصاديات دول المجلس من خلال ما يلي[3]:

-من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق التخلع الاقتصادي ففقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

-من المتوقع تراجع أهمية النفط العربي الخليجي وذلك لأن أهميته مرتبطة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالي له، وربما يتم اكتشاف بدائل له بسبب التقدم العلمي السريع والهائل.

---

[1] -عباس بلفاطمي وجمال بلخباط ،**تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد5 ،جامعة باتنة، الجزائر، ص ص4-6 .

[2] -بلقاسم طراد، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي** :دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، كلية، ص / 69 العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،-2012-2013.

[3]- بوشلول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآفاقه**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة 2009، ص / 69 قاصدي مرباح، ورقلة،2008 -2009.

ب –التكتلات الاقتصادية:

شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية منها السوق الأوروبية المشتركة، منظمة التجارة الأوروبية، السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، كما أنشأت دول أوروبا الشرقية منظمة الكوميكون، وهكذا أصبحت غالبية الدول تنضوي تحت لواء تكتل إقليمي أو أكثر، مما أدى إلى التحول العلاقات الاقتصادية الدولية من الصراع بين الدول إلى الصراع بين الكتل الاقتصادية [1].

ج –مشروع الشرق الأوسط الكبير:

جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير من أجل استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي مع إسرائيل يتوافق مع المعطيات الجديدة التي أفرزتها قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي الجديد بالرغم من افتقار هذا المشروع لمقومات نجاحه كتقارب النظم السياسية والاقتصادية ومستويات النمو[2].

ثالثا: انجازات دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد حقق مجلس التعاون الخليجي العربي العديد من الانجازات خلال مسيرته التكاملية تتمثل أهم هذه الانجازات :

–**المواطنة الاقتصادية** :وتنص المادة 3 في الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 م على التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دولة المجلس وذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها" **دون تفريق أو تمييز** "في" **كافة المجالات الاقتصادية**"، ويشمل ذلك المواطنين الطبيعيين والاعتباريين، وتأكيدا لهذا المبدأ وإزالة لأي لبس، تذكر المادة عشرة مجالات اقتصادية عامة، توردها كأمثلة لا على سبيل الحصر، يتعين فيها تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس، وتشمل هذه المجالات :التنقل والإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، التأمين الاجتماعي والتقاعد، ممارسة المهن والحرف، مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، تملك العقار ...الخ[3] .

*إبرام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لعام 2001 م والتي صادقت عليها جميع دول المجلس.

–تم في ديسمبر 2007 إعلان قيام السوق الخليجية المشتركة بعد استكمال متطلباتها الرئيسية وذلك اعتبارا من الأول من يناير 2008 م.

–تشجيع التبادل التجاري ضمن مرحلتين:

أ –إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس اعتبارا من مارس 1983 م، الأمر الذي أدى إلى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون قيود جمركية.

---

[1] –بوشلول السعيد، نفس المرجع السابق، ص ص72–73 .

[2] –عباس بلفاطمي وجمال بلخباط، مرجع سبق ذكره، ص07 .

[3]–المسيرة والإنجاز، شؤون المعلومات، ط 10 ، الرياض :مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 2016 ، مرجع سبق ذكره، ص127 .

ب –إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس اعتبا ا ر من الأول يناير 2003 م والذي يقضي بتوحيد التعريفة الجمركية وحرية انتقال السلع بين دول المجلس د ون قيود جمركية أو غير جمركية[1].

–المشروعات المشتركة:

أكدت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على دعم وتشجيع وإنشاء مشروعات مشتركة بين الدول الأعضاء سواء أكانت رؤوس أموال عامة أو خاصة أو مشتركة بما يحقق تنمية مشتركة والتشابك الإنتاجي، وفي هذا الإطار فقد بلغ عدد المشروعات المشتركة بين دول المجلس في عام 2001 م عدد 1007 مشروعا موزعة بين مشروعات تجارية وصناعية زراعية ومالية، وخدمات ومقاولات[2].

[1] –الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، عبر الموقع: http://www.gcc–sg.org شوهد يوم 2020/09/11.

[2] –عبد الرحمن روابح، مرجع سبق ذكره، ص 20 .

المبحث الثاني : تطور التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر كل من الصادرات و الواردات العنصرين المتكاملين اللذين يشكلين مفهوم التجارة الخارجية حيث يتميزان بأهمية كبيرة في تطوير و تنمية اقتصاد الدول و فيما يلي التطورات التي عرفتها صادرات وواردات مجلس التعاون الخليجي .

المطلب الأول: صادرات دول مجلس التعاون الخليجي

تعد صادرات النفط الخام المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في دول المجلس بل دون شك الإيرادات المتأتية من هده الصادرات لها دور كبير في سد الخلل الحاصل في الهياكل الإنتاجية لدول المجلس أن الزيادة في العوائد النفطية تساعد على رفع مستوى الاستيراد لسد حاجات الطلب الداخلي لمختلف أنواع السلع سواء كانت استثمارية أو استهلاكية .

الفرع الأول: تطور صادرات دول مجلس لتعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018

اتسمت الفترة 2010-2018 بتدبدب في أسعار النفط العالمية فعرفت قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا ثباتا ثم انخفاضا كما يمثله الجدول الإحصائي التالي:

الجدول(1): يمثل تطور صادرات دول مجلس لتعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018

الدول	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المجموع
الإمارات	190.500	183.526	180,2	167,906	213,937	232,979	232,101	200,07	147,869	1375.062
البحرين	11.090	9.142	7.00	16,692	23,213	24,541	22,262	22,505	16,708	125,921
السعودية	266.831	196.635	161,8	203,55	342,432	375,872	388,4	364,698	251,142	2087.894
عمان	34.577	27.485	21.85	34,889	53,22	56,428	52,138	47,091	36,603	280.369
قطر	80.897	63.449	52.08	77,29	126,702	133,336	132,913	114,444	74,959	659.644
الكويت	67.849	51.556	42.31	54,089	100,659	114,094	114,516	102,703	62,618	548.679
المجموع	652,4	532,4	465,24	554,416	860,163	937,25	942,33	851,511	589,899	6385.609

المصدر: المركز الخليجي للإحصاء http://www.gcc-sg.org **شوهد 2020/09/01.**

التحليل :

من إحصائيات الجدول و منحنى الشكل(07)فيما يتعلق أداء التجارة الخارجية لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي نلاحظ أن كل الدول عرفت ارتفاعا ملحوظا في الصادرات خلال الفترة 2010-2014 لتتراجع بعدها لتصل إلى أدنى قيمها سنة 2016 حيث تراجعت بنسبة 5.8 % بالنسبة الإمارات، 9.8 % بالنسبة للسعودية

وبنسب 14.8 % ،22.6% ، 23.3 و% 25.9% لكل من الكويت ،البحرين ،عمان،و قطر على التوالي لتباطؤ النمو في اقتصاديات الدول الأعضاء لتأثرها بانخفاض أسعار النفط.

-أما على مستوى كل دولة نلاحظ أن السعودية تحتل المرتبة الأولى في التصدير فهي تساهم 32.7 % من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال هده الفترة تليها الإمارات في المرتبة الثانية ب21.5 %ثم تليها قطر ب10.33 % الكويت ب8.6 %عمان4.4 %و البحرين 2% أخيرا.

الشكل: (07) يمثل تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي 2010-2018

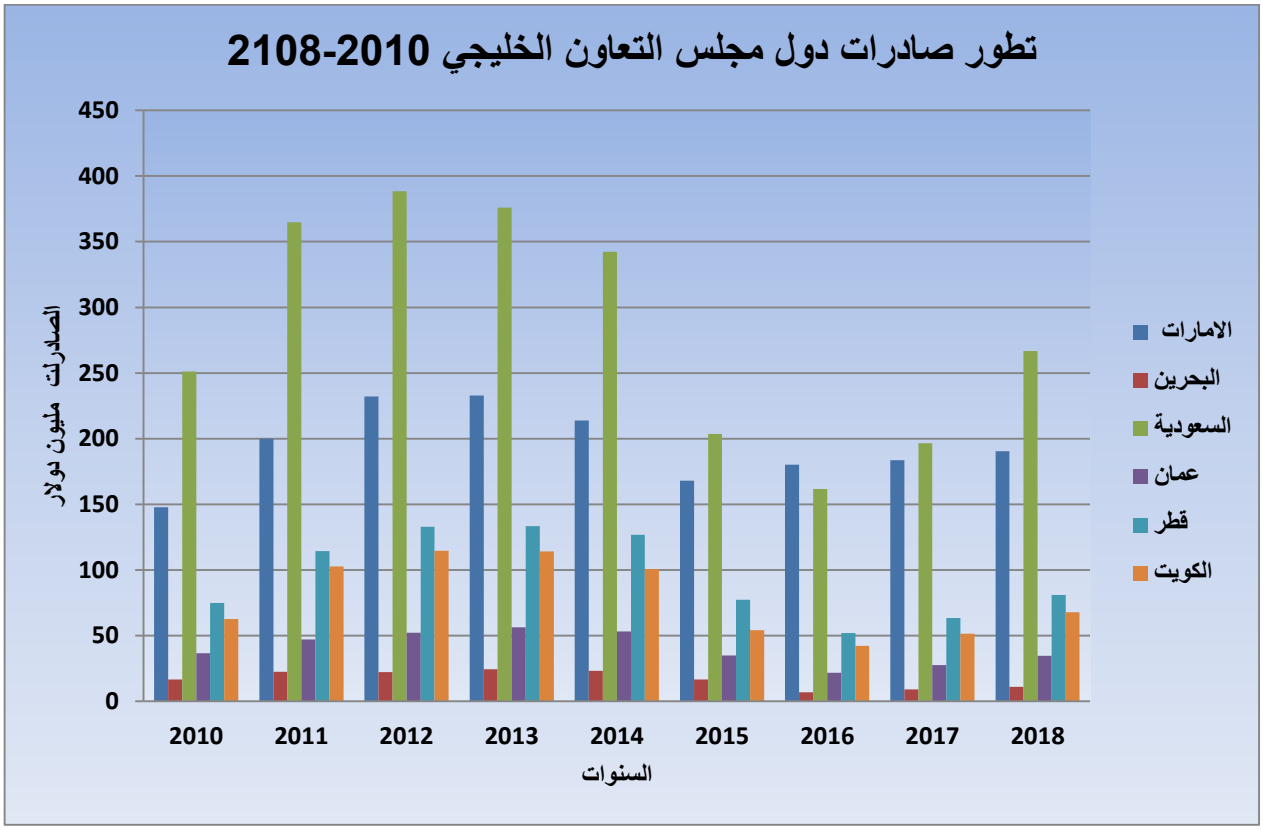

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

التحليل :

من إحصائيات الجدول و منحنى الشكل (08) نجد أن قيمة إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018قدرت ب 6400 مليار دولار.

حيث عرفت تزايدا ملحوظا خلال الفترة 2010-2012حيث ارتفعت من 590مليار دولار سنة 2010الى أعلى قيمة لها 942 مليار دولار سنة 2012 بمعدل نمو قدره35.2 % ويعود دلك إلى الإيرادات النفطية الكبيرة بعدها شهدت حالة ثبات خلال الفترة 2012-2014 ثم تراجعا كبيرا و انخفاض حاد في إجمالي الصادرات بداية من 2015 متأثرة بالانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية لتبلغ أدنى قيمة لها سنة 2016 ب 465مليار دولار حيث تراجعت قيمة إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون خلال السنة 2015-2016بنسبة 46 %. و لتعود لتسجل نموا تدريجي بعدها فارتفع إلى 652مليار دولار سنة 2018 بعد عودة ارتفاع أسعار النفط العالمية .

الشكل (08) : يمثل تطور إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي

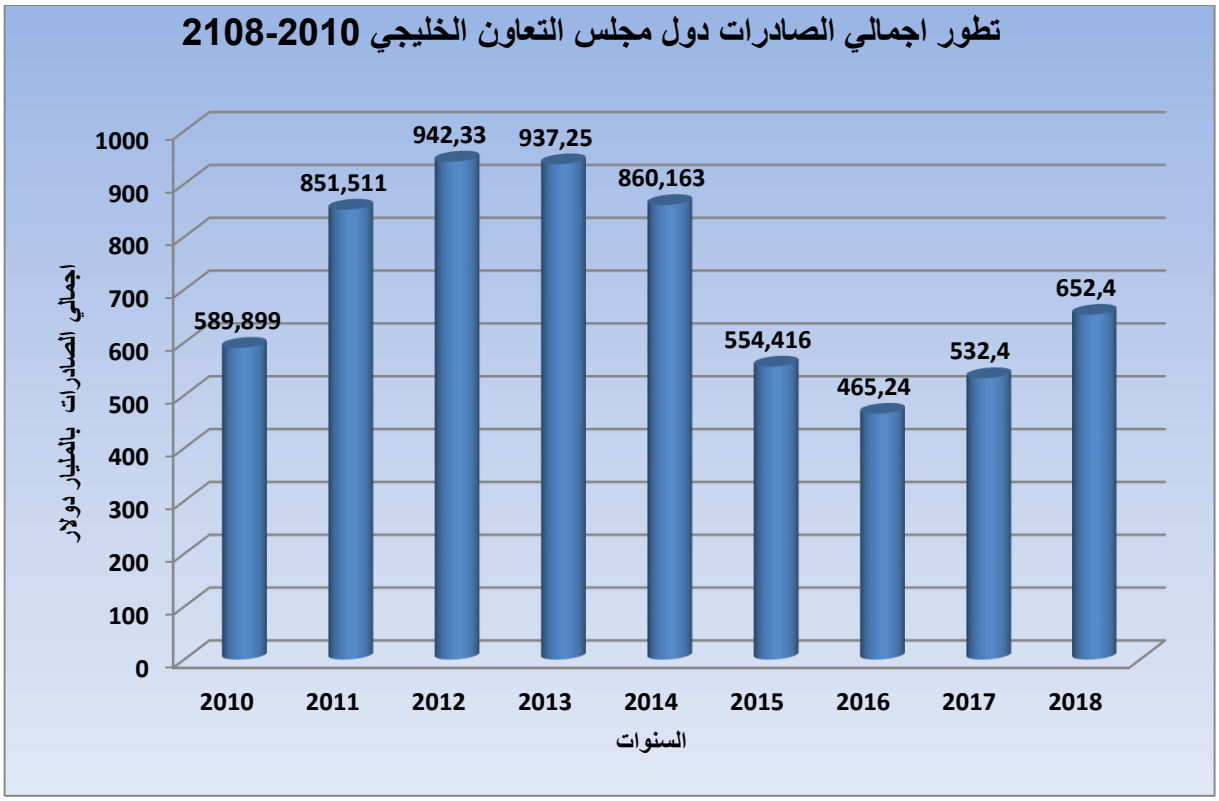

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

الفرع الثاني :الهيكل النوعي لإجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون الخليجي

يتضح من خلال النظر إلى توزيع إجمالي الصادرات مجلس التعاون السلعية إلى الأسواق العالمية حسب أقسام النظام المنسق خلال العام 2017.سيطرت مجموعة المنتجات النفطية على تركيبة صادرات مجلس التعاون الشكل 04 .حيث يأتي النفط و منتجاته في المقدمة بنسبة 64.9% من قيمة إجمالي الصادرات السلعية لتبلغ نحو 349.2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2017 مقارنة ب 286.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016.بمعدل نمو بلغ21.9 % .تليها مجموعة الذهب و الأحجار الكريمة بنسبة 7.7% ثم البلاستيك و مصنوعاته بنسبة 4.4% ثم الآلات و الأجهزة الكهربائية بنسبة 3.4% ثم السيارات و العربات و أجزاؤها والآلات و المعدات الآلية بنسبة 2.9% و 2.7% على التوالي حسب الشكل(09) :

الشكل(09): التوزيع النسبي لإجمالي الصادرات السلعية حسب أقسام النظام المنسق عام 2017

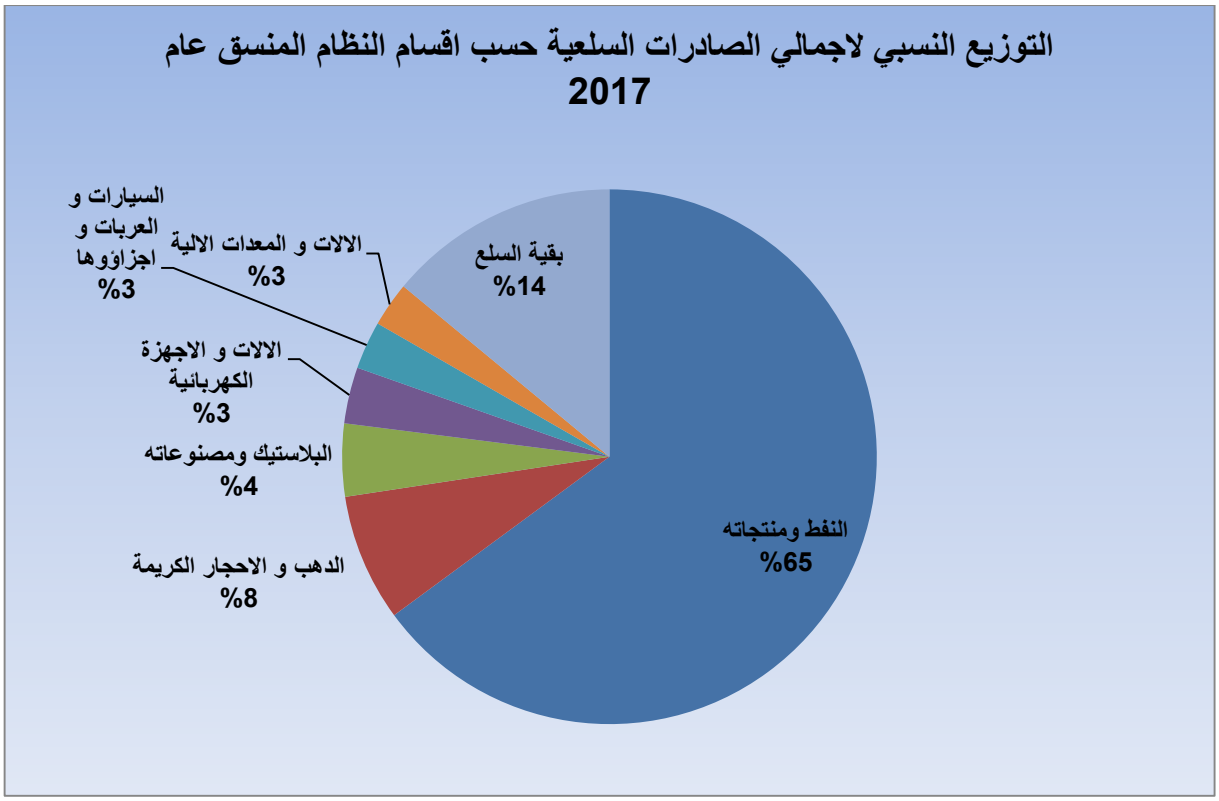

المصدر: المركز الخليجي للإحصاء http://www.gcc-sg.org **شوهد 2020/09/01**

الفرع الثالث :أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات السلعية

احتلت اليابان المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون من حيث إجمالي الصادرات السلعية , حيث شكلت نسبته 13% من إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون إلى الأسواق العالمية في 2017, و بلغت قيمة إجمالي الصادرات الساعية الى اليابان نحو 69.7 مليار دولار أمريكي عام 2017 مقارنة ب56.6 مليار دولار أمريكي عام 2016, بنسبة نمو بلغت 23.1%.فيما احتلت الصين المرتبة الثانية بنسبة 12.5 % من إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون الخليجي إلى الأسواق العالمية .تليها الهند وكوريا الجنوبية و الولايات المتحدة الأمريكية و سنغافورة بنسبة 11.4 % ,9.6%

6 % , 5.5 % على التوالي وتعتبر هده الدول اكبر الدول مستوردة للنفط والغاز الطبيعي من دول مجلس التعاون كما يوضحها الشكل (10):

الشكل (10) :يمثل التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لدول المجلس في إجمالي الصادرات 2017

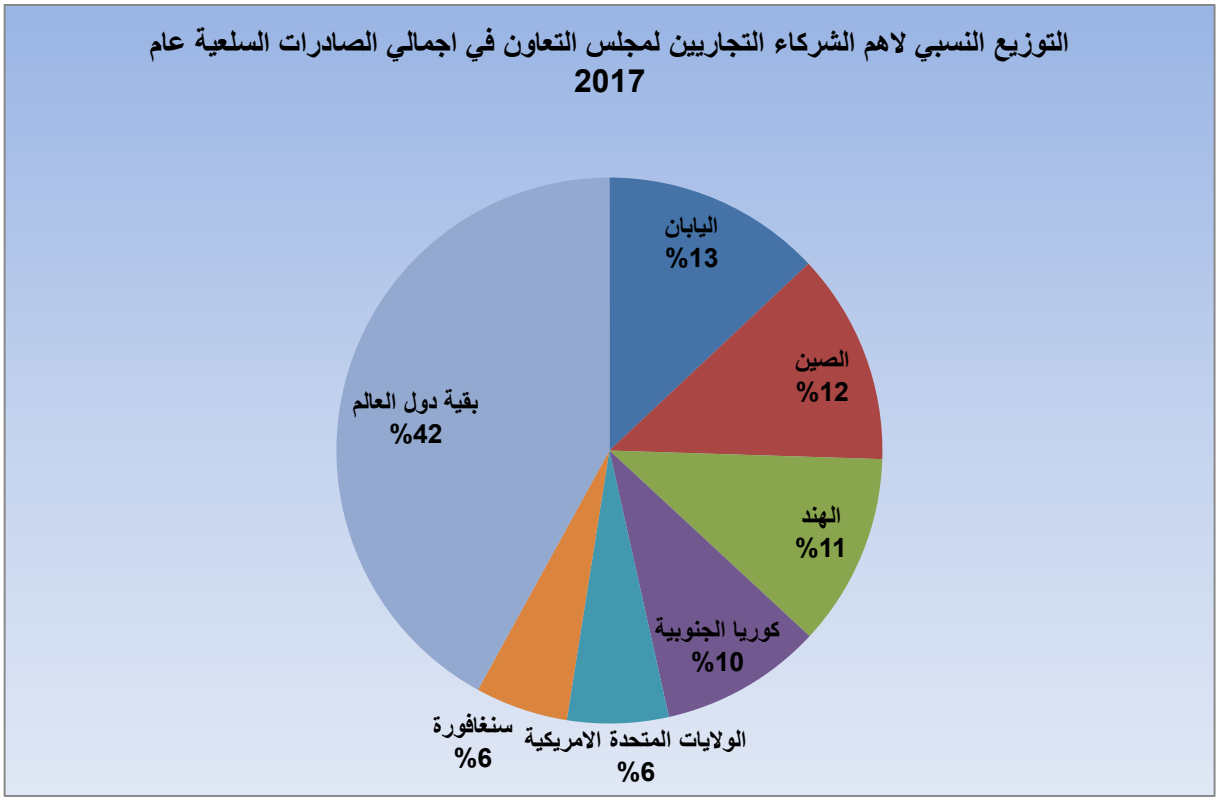

المصدر: المركز الخليجي للإحصاء http://www.gcc-sg.org **شوهد 2020/09/01**

المطلب الثاني: واردات دول مجلس التعاون الخليجي

تعددت مصادر الواردات الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي لاحتياجاتها الاستهلاكية و الاستثمارية .

الفرع الأول: تطور واردات دول مجلس التعاون الخليجي

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عرفت إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي استقرارا ملحوظا رغم التطورات الاقتصادية و السياسية التي شهد تها المنطقة خلال هده الفترة . و الجدول أدناه يمثل إحصائيات واردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018.

الجدول (02) يمثل تطور واردات دول مجلس التعاون الخليجي

الدول	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المجموع
الإمارات	229,3	243,9	250,1	184,172	189,632	186,539	181,761	164,127	132,175	1761,706
البحرين	12,2	10,6	9,5	16,427	19,704	18,523	19,822	18,727	16,829	142,332
السعودية	121,9	122,4	130,00	174,675	173,833	168,155	155,592	131,586	106,762	1284,903
عمان	20,2	22,3	11,32	29,007	30,944	35,577	28,635	24,018	19,972	221,973
قطر	30,3	26,4	26,7	32,611	30,442	26,865	25,214	22,323	23,233	244,088
الكويت	29,6	28,2	25,8	30,951	31,035	29,292	27,267	25,143	22,658	249,946
المجموع	443,5	453,8	452,6	467,843	475,59	464,951	438,291	385,924	321,629	**3904,128**

المصدر: المركز الخليجي للإحصاء http://www.gcc-sg.org

التحليل:

من الجدول أعلاه و المنحنى البياني الشكل (11)نلاحظ ارتفاع ملحوظ لقيمة الواردات جميع دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2013 ثم استقرار لها بعد تراجع أسعار النفط العالمية الا في دولة المارات التي شهدت ارتفاعا ثابتا خلال هده الفترة .

-أما على مستوى كل دولة نلاحظ أن الإمارات تحتل المرتبة الأولى في الواردات فهي تساهم بنسبة45.13 % من إجمالي إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال هده الفترة تليها السعودية في المرتبة الثانية بنسبة 32.92 %ثم تليها الكويت ب6.40 % قطرب6.25 عمان5.7 %و البحرين 3.65% أخيرا.

الشكل(11): يمثل تطور واردات دول مجلس التعاون الخليجي 2010-2018

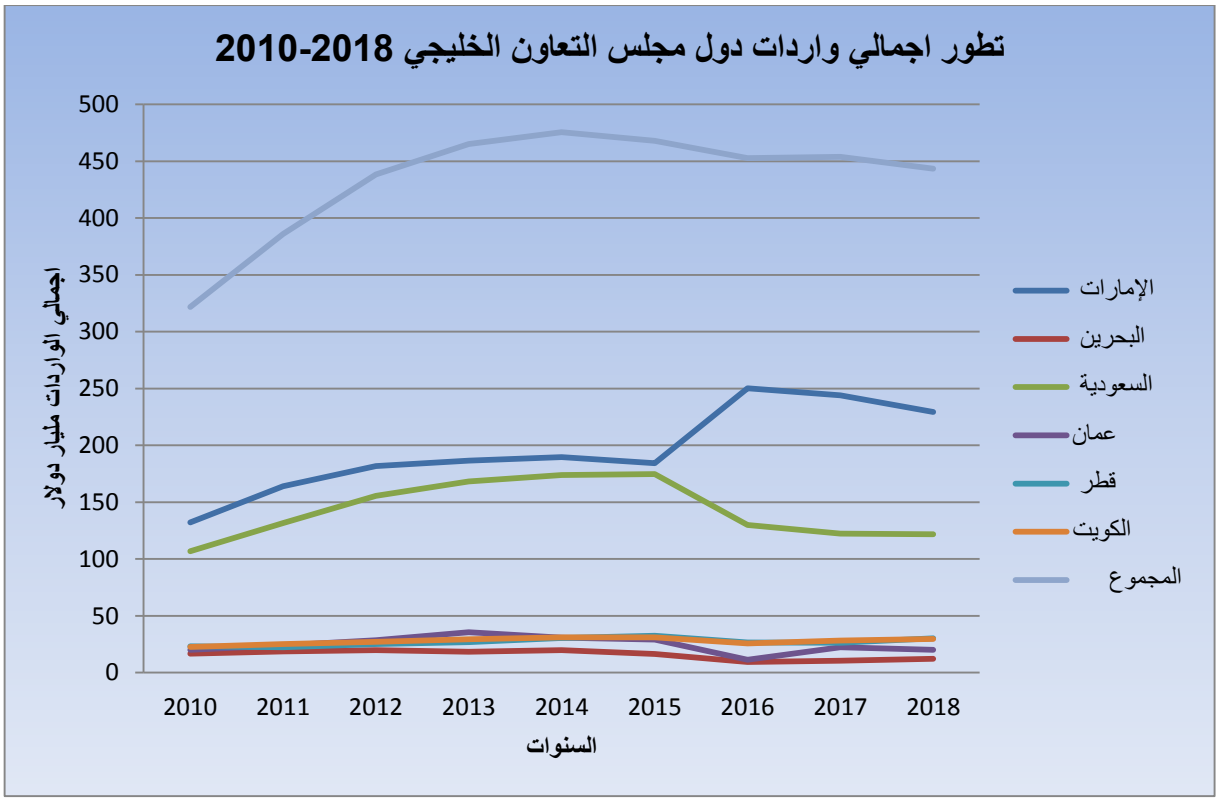

المصدر: المركز الخليجي للإحصاء http://www.gcc-sg.org **شوهد 2020/09/01**

التحليل:

من إحصائيات الجدول والمنحنى البياني الشكل (12)نجد أن قيمة إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018 قدرت ب 3900 مليار دولار .

حيث عرفت تزايدا ملحوظا خلال الفترة 2010-2014 فارتفعت من 322مليار دولار سنة 2010الى أعلى قيمة لها سنة 2014 فقدرت ب476 مليار دولار أي بمعدل نمو قدره 47.8 %لزيادة الإنفاق العام لدول المجلس التعاون الخليجي نتيجة ارتفاع العائدات النفطية .

ثم شهدت بعدها استقرارا ملحوظا خلال الفترة 2015-2018 و يعود دلك لاعتماد مجلس التعاون الخليجي على السلع المستوردة في الاستهلاك والتكوين الرأسمالي الثابت.

الشكل (12) : يمثل تطور إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي 2010-2018

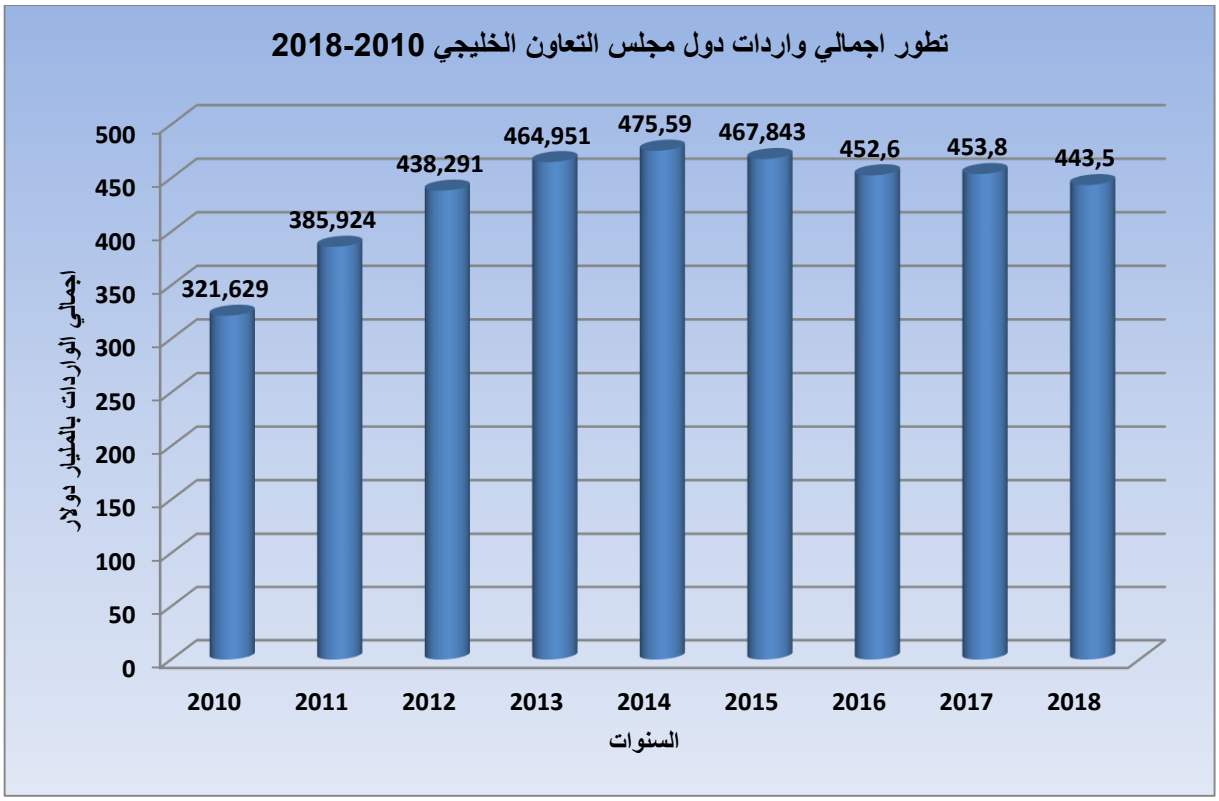

المصدر: المركز الخليجي للإحصاء http://www.gcc-sg.org **شوهد 2020/09/01**

الفرع الثاني: الهيكل النوعي لإجمالي واردات السلعية لمجلس التعاون الخليجي

استأثرت الآلات و الأجهزة الكهربائية على نسبة 15.4 من قيمة إجمالي واردات مجلس التعاون السلعية أي مايقرب 70.5 مليار دولار أمريكي و بنمو نسبته 12.1 % خلال عام 2017مقارنة بعام 2016 ,و يليها في المرتبة الثانية الآلات و المعدات الإلية بنسبة 13.9% من إجمالي قيمة واردات دول مجلس التعاون السلعية, بانخفاض بلغ نسبته 0.8 % عن عام 2016,يليها الذهب و الأحجار الكريمة, السيارات و العربات و أجزاؤها , الطائرات و أجزاؤها , مصنوعات الحديد و الصلب بنسبة 12.5% 10% ,2.9% ,2.7 % على التوالي. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (13) : التوزيع النسبي لإجمالي الواردات السلعية حسب أقسام النظام المنسق عام 2017

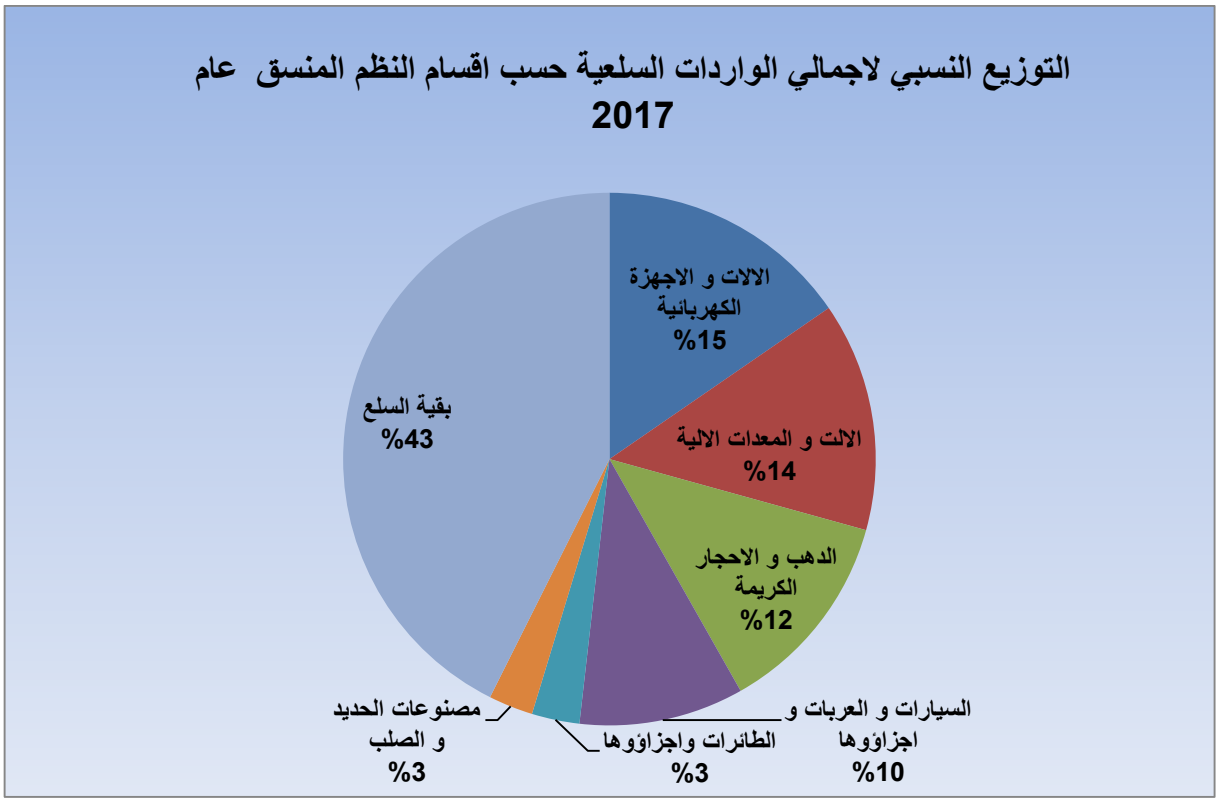

المصدر: المركز الخليجي للإحصاء http://www.gcc-sg.org **شوهد 2020/09/01**

الفرع الثالث : الأهم الشركاء التجاريين لإجمالي الواردات السلعية

احتلت الصين المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين الدول مجلس التعاون الخليجي في إجمالي الواردات السلعية لعام 2017, حيث شكلت ما نسبته 18.1% من قيمة إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون من الأسواق العالمية لعام2017, وبقيمة 82.8 مليار دولار أمريكي مسجلة نموا بنسبة 10.8% مقارنة ب74.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016.

فيما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة 11.4 من إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون لعام , 2017 تليها الهند, ألمانيا, اليابان وكوريا الجنوبية بنسبة6.9, % ,5.6% 5.5% , 3.6% على التوالي من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (14): يمثل التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لدول المجلس في إجمالي الواردات 2017

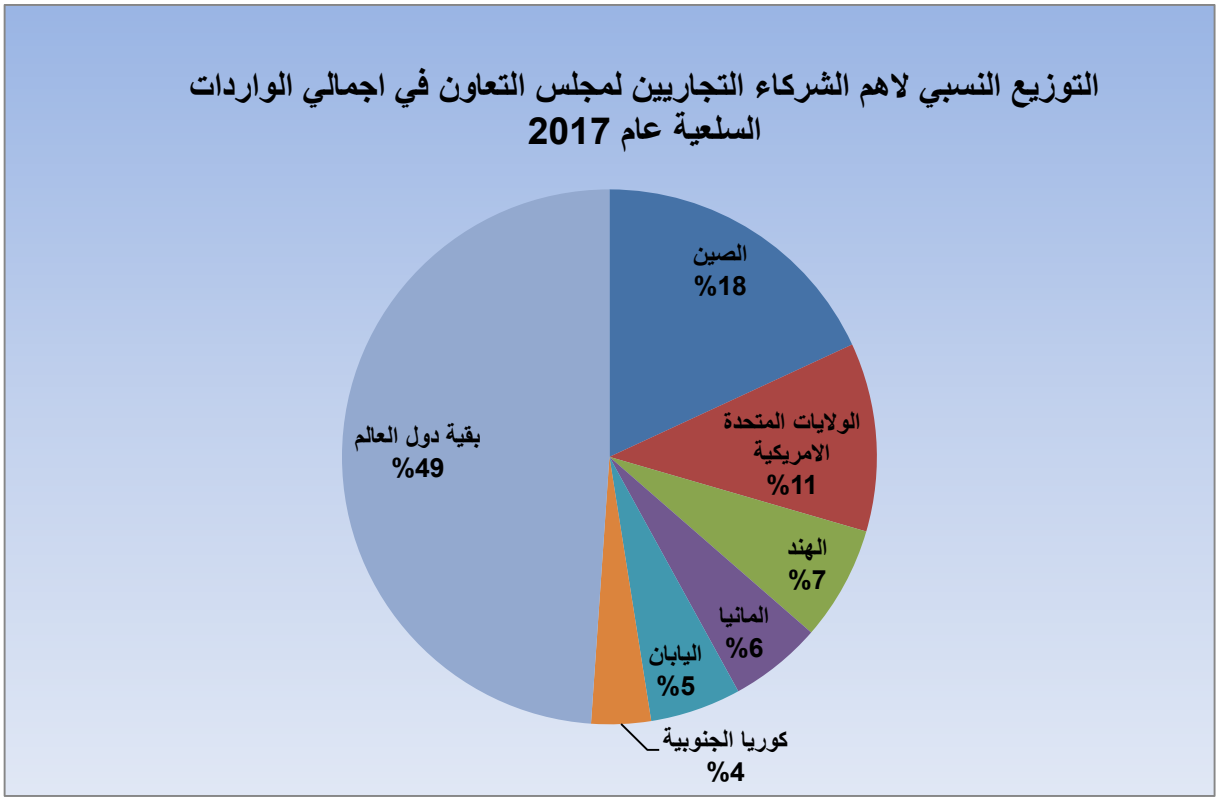

المصدر: المركز الخليجي للإحصاء http://www.gcc-sg.org **شوهد 2020/09/01**

المبحث الثالث : تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي

منذ أوائل التسعينيات، شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، إصلاحات مستمرة وجديدة تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق بيئة قانونية مواتية لصالح المستثمرين الأجانب .وتشمل هذه التطورات المواتية، تحرير دخول المستثمرين، ومنحهم المزيد من الحوافز الاستثمارية، وخفض الضرائب، وتوفير الضمانات والحماية .وهناك حاليا العديد من الشركات الأجنبية التي تعمل وتمتلك مكاتب تابعة لها في دول مجلس التعاون الخليجي ومن ضمنها، مجموعة شركات رويال دانش شل، وشركة هيونداي للهندسة ، وجنرال إلكتريك، وبريتيش بيتروليوم.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر القناة الرئيسية لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الدول المضيفة،من خلاله تستطيع هذه الدول توفير التمويل اللازم لإقامة مشاريع إنتاجية وخلق المزيد من فرص العمل والحصول على التكنولوجيا المتطورة.لذلك أصبحت كل الدول تنظر إليه على انه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد.

ولهذا شهدت تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تميزا فريدا ومتطورا على مستوى المحلي والإقليمي،كما تشير التقارير المحلية والإقليمية والدولية على أن دول هذه المنطقة خاصة السعودية من أكبر دول العربية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر،وذلك نتيجة الجهود المبذولة لتهيئة الإطار العام لمناخ الاستثمار في هذه الدول.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي

إن دول مجلس التعاون الخليجي من بين الدول المنافسة لجذب أكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومواكبة ما هو سائد عالميا باستخدام كل الوسائل لاستقطاب هذا الأخير ، حيث قامت بتحسين مناخها الاستثماري من خلال التكامل الاقتصادي من أجل بناء كيان اقتصادي موحد وبناء قاعدة إنتاجية قوية ومتنوعة، وتسخير إمكانياتها الطبيعية والبشرية و المالية مع تطوير الأطر التنظيمية الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018 كما يمثله من خلال إحصائيات الجدول أدناه.

الجدول (03):يمثل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
السعودية	3 907,0	3 430,0	4 402,0	4 943,0	5 396,0	5 390,0	8 936,0	7 280,0	**21 219,2**	64 903,2
الإمارات	2 015,0	2 178,0	2 536,0	8 828,3	11 735,9	16 691,6	15 711,4	14 059,9	**15 079,3**	88 835,5
الكويت	5 889,8	10 772,9	6 741,3	16 648,0	**-10 468,1**	5 367,2	4 527,9	9 013,4	**3 751,0**	52 243,5
قطر	1 863,2	10 108,5	1 840,1	8 021,4	6 748,4	4 023,4	7 901,9	1 694,8	**3 522,8**	45 724,4
سلطنة عمان	1 498,0	1 222,4	884,3	933,7	1 357,6	335,5	356,3	2 423,9	**566,5**	9 578,2
البحرين	334,0	**-920,2**	516,0	531,9	**-393,6**	3 191,0	**-880,1**	229,0	**111,2**	2 719,1
المجموع	**15 507,1**	**26 791,6**	**16 919,6**	**39 906,4**	**14 376,2**	**34 998,6**	**36 553,5**	**34 701,1**	**44 249,9**	**264 003,9**

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإائتمان الصادرات

التحليل:

-من إحصائيات الجدول والمنحنى البياني نجد أن مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018 قدرت ب264 مليار دولار و قد عرفت تذبذبا خلال هده الفترة حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2014بقيمة 14 مليار دولار و أعلى قيمة لها سنة 2018 ب 44 مليار دولار يعود دلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية،الربيع العربي،انخفاض أسعار النفط.

-أما بالنسبة لكل دولة نلاحظ أن الامارت والسعودية كان لهما نصيب الأسد خلال الفترة2010-2018 ، وهذا يتوافق مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية في هذان البلدان، على المدى الطويل التي تؤكد على أهمية الاستثمار الأجنبي حيث تساهم كل منهما بنسبة و 33.7 % و24.6 %من مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة على التوالي ثم تليهما كل من الكويت بنسبة19.7 % وقطر بنسبة 17.4و أدنى قيمتين سجلتا لكل من سلطنة عمان و البحرين بنسبة3.5 %و1.1 %على التوالي .

الشكل (15): يمثل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي

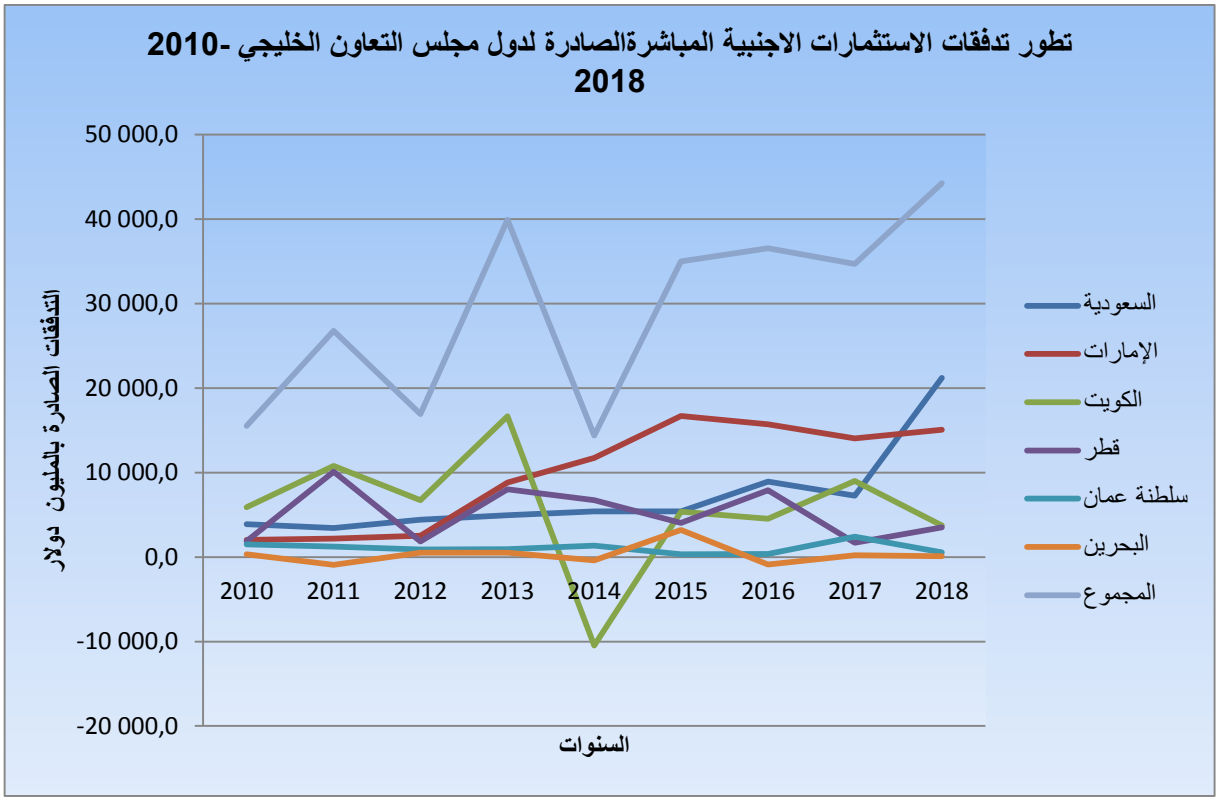

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإائتمان الصادرات

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي

ويلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي قد نمت بنسبة 31.5% مند العام 2008 م وفقًا للتقرير الصادر عن بيت الاستثمار العالمي سنوي.

ومن بين كبريات الدول المستفيدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية[1]. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018 كما يمثله من خلال إحصائيات الجدول التالي:

[1]- **WORLD IVESTMENT REPORT, 2019, UNCTAD ,PAGE 25.**

الجدول (04) :يمثل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
الإمارات	8 796,8	7 152,1	9 566,7	9 764,9	11 071,5	8 550,9	9 604,8	10 354,2	10 385,3	85 247,2
سلطنة عمان	1 243,2	1 752,9	1 365,4	1 612,5	1 287,4	-2 171,7	2 265,3	2 918,1	4 190,5	14 463,6
السعودية	29 233,0	16 308,0	12 182,0	8 865,0	8 012,0	8 141,0	7 453,0	1 419,0	3 208,8	94 821,8
البحرين	155,9	98,4	1 545,2	3 728,7	1 518,6	64,9	243,4	1 426,1	1 515,2	10 296,3
الكويت	1 304,6	3 259,1	2 872,6	1 433,6	953,5	310,6	418,7	348,1	345,5	11 246,3
قطر	4 670,3	938,5	395,9	-840,4	1 040,4	1 070,9	773,9	986,0	-2 186,3	6 849,2
المجموع	45 403,7	29 509,0	27 927,7	24 564,4	23 883,4	15 966,6	20 759,1	17 451,5	17 459,0	222.,924

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات

التحليل:

-من إحصائيات الجدول والمنحنى البياني نجد أن مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018 قدرت ب223 مليار دولار و قد عرفت انخفاضا مستمرا خلال هده الفترة حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة2015 بقيمة 16 مليار دولار ويعود دلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية،الربيع العربي،انخفاض أسعار النفط.

-أما بالنسبة لكل دولة نلاحظ أن السعودية و الامارت كان لهما نصيب الأسد خلال الفترة2010-2018 ، وهذا يتوافق مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية في هذان البلدان، على المدى الطويل التي تؤكد على أهمية الاستثمار الأجنبي حيث تساهم كل منهما بنسبة و42.6 % و38.1%من مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على التوالي ثم تليهما كل من عمان بنسبة6.5 %، الكويت والبحرين 4.93 % ، 4.61% على التوالي. و أدنى قيمة سجلت لدولة قطر بنسبة4.03 %.

الشكل (16):يمثل تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي

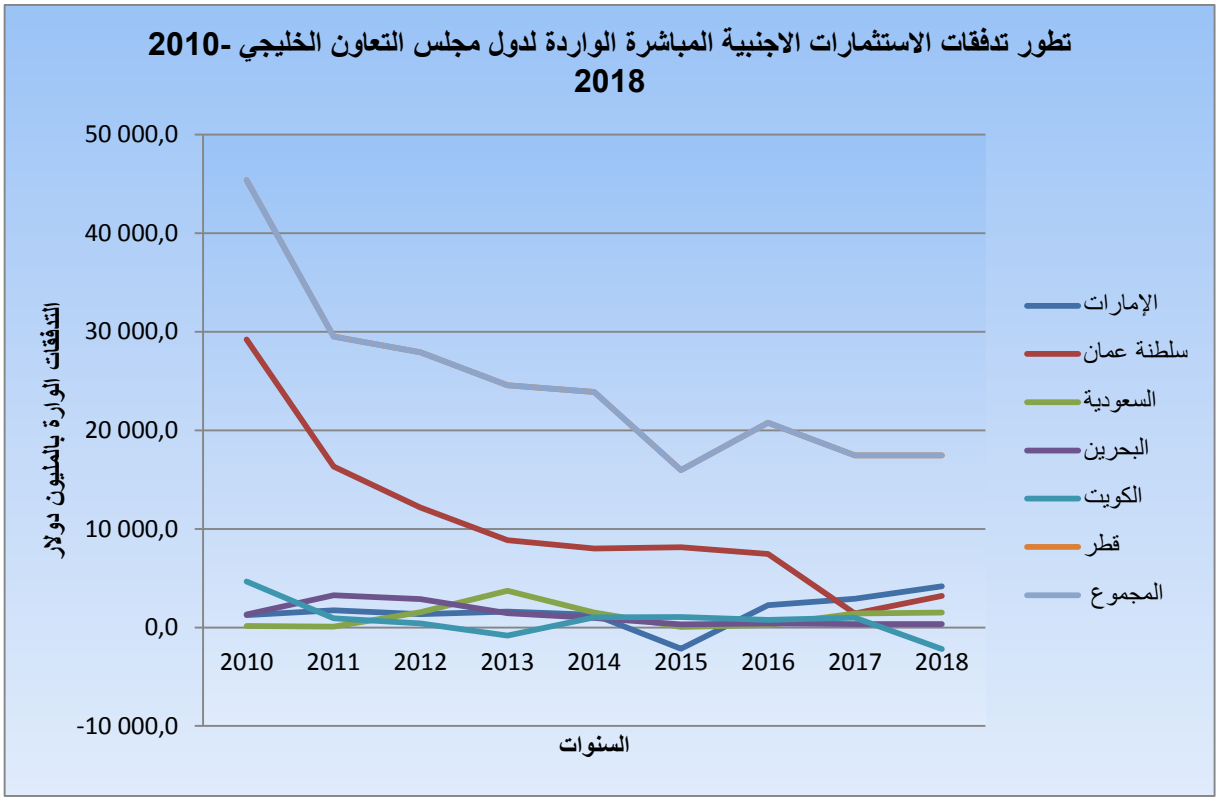

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإائتمان الصادرات

المطلب الثاني: أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول مجلس التعاون الخليجي

في هدا المطلب سنتطرق إلى تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة و الخارجة من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة المدروسة.

الفرع الأول : أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي

أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018 كما يمثله من خلال إحصائيات الجدول أدناه:

الجدول (05) :يمثل تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
الإمارات	55 559,9	57 737,9	60 274,0	69 102,3	80 838,2	97 529,8	110 493,8	124 449,3	139 528,6	795 513,9
السعودية	26 528,0	29 957,9	34 359,5	39 302,8	44 698,8	63 120,5	73 972,9	84 437,0	105 656,1	502 033,4
قطر	12 545,0	22 653,5	24 493,6	32 515,0	39 263,4	43 286,7	51 188,7	52 883,4	56 406,2	1 297 547,3
الكويت	28 189,2	32 250,3	31 023,4	37 153,1	34 310,5	31 559,2	30 228,0	32 756,5	32 852,4	290 322,5
البحرين	7 882,7	13 476,1	13 992,0	14 523,9	16 693,4	19 884,3	19 004,3	19 233,2	19 344,4	144 034,3
سلطنة عمان	2 796,0	4 018,4	4 902,7	5 836,4	7 194,0	7 529,5	7 885,8	10 309,7	10 876,2	434 356,8
المجموع	133 500,9	160 094,1	169 045,1	198 433,6	222 998,1	262 910,0	292 773,3	324 069,1	364 664,0	1 731 904,1

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإائتمان الصادرات

التحليل :

– من إحصائيات الجدول والمنحنى البياني نجد أن مجموع أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي قدرت ب365 مليار دولار حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال هده الفترة حيث ارتفع من 133مليار دولار سنة 2010الى 365 مليار دولار سنة 2018 بمعدل نمو قدره 144%.

–أما بالنسبة إلى كل دولة على حدا فنلاحظ أن كل من الإمارات و السعودية تساهم لوحدهما ب67 % من إجمالي مجموع أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي كما يمثله الشكل(17).

الشكل (17):يمثل تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لدول مجلس 2010-2018

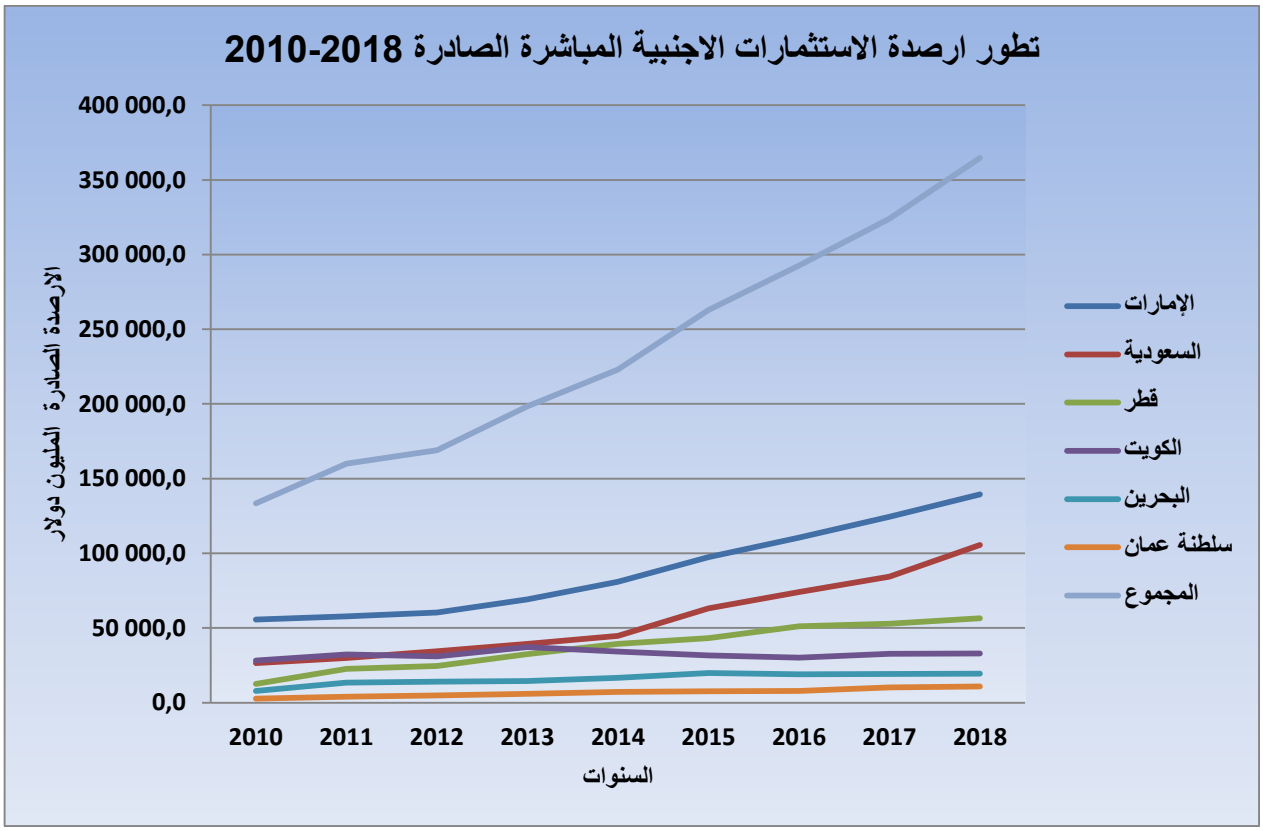

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإائتمان الصادرات

الفرع الثاني: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي

الأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت ارتفاعا مستمرا مند عام 2010 في جميع دول مجلس التعاون الخليجي دليل على نجاح سياسة استقطاب الاستثمار الأجنبي المتبعة في تكوين رؤوس الأموال.و الجدول التالي يمثل إحصائيات دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018:

الجدول (06): تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السعودية	176 377,9	186 758,1	199 032,1	207 897,0	215 908,7	224 049,8	231 502,3	227 566,4	**230 786,4**
الإمارات	63 868,8	71 020,9	80 587,5	90 352,4	101 424,0	109 974,9	119 579,6	129 933,9	**140 319,2**
قطر	30 564,0	31 502,5	31 898,3	31 058,0	32 098,3	33 169,2	33 943,1	34 929,1	**32 742,9**
البحرين	15 154,0	22 332,4	23 875,0	27 603,7	25 747,1	25 812,0	26 055,3	27 481,4	**28 996,5**
سلطنة عمان	14 986,9	16 739,8	18 105,3	19 717,7	21 005,1	18 833,5	21 098,8	24 016,8	**28 207,3**
الكويت	11 883,5	15 176,0	18 144,3	16 097,2	15 732,9	14 620,5	14 968,3	15 207,1	**14 741,8**
المجموع	**312 835,1**	**343 529,7**	**371 642,6**	**392 726,0**	**411 916,2**	**426 459,9**	**447 147,4**	**459 134,8**	**475 794,2**

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات

التحليل:

-من إحصائيات الجدول والمنحنى البياني نجد أن مجموع أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2018 قدرت ب 476 مليار دولار .

- فقد سجلت ارتفاعا ونموا ثابتا وملحوظا خلال الفترة 2010- 2018 حيث ارتفع من 312 مليار دولار سنة 2010 إلى 476 مليار دولار خلال سنة 2018 بمعدل نمو قدره 16.4% .

-أما بالنسبة لكل دولة على حدا فنلاحظ أن كل من الإمارات و السعودية تمتلكان أعلى متوسط معدل نمو في قيمة الاستثمارات الواردة إليها خلال هده الفترة، حيث قدر هذا المعدل ب 6 % و 5 %على التوالي أما قطر و الكويت تمتلكان أدنى متوسط معدل نمو 0.4 % لكل منهما كما يمثله الشكل(18) :

الشكل (18):يمثل تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس 2010-2018

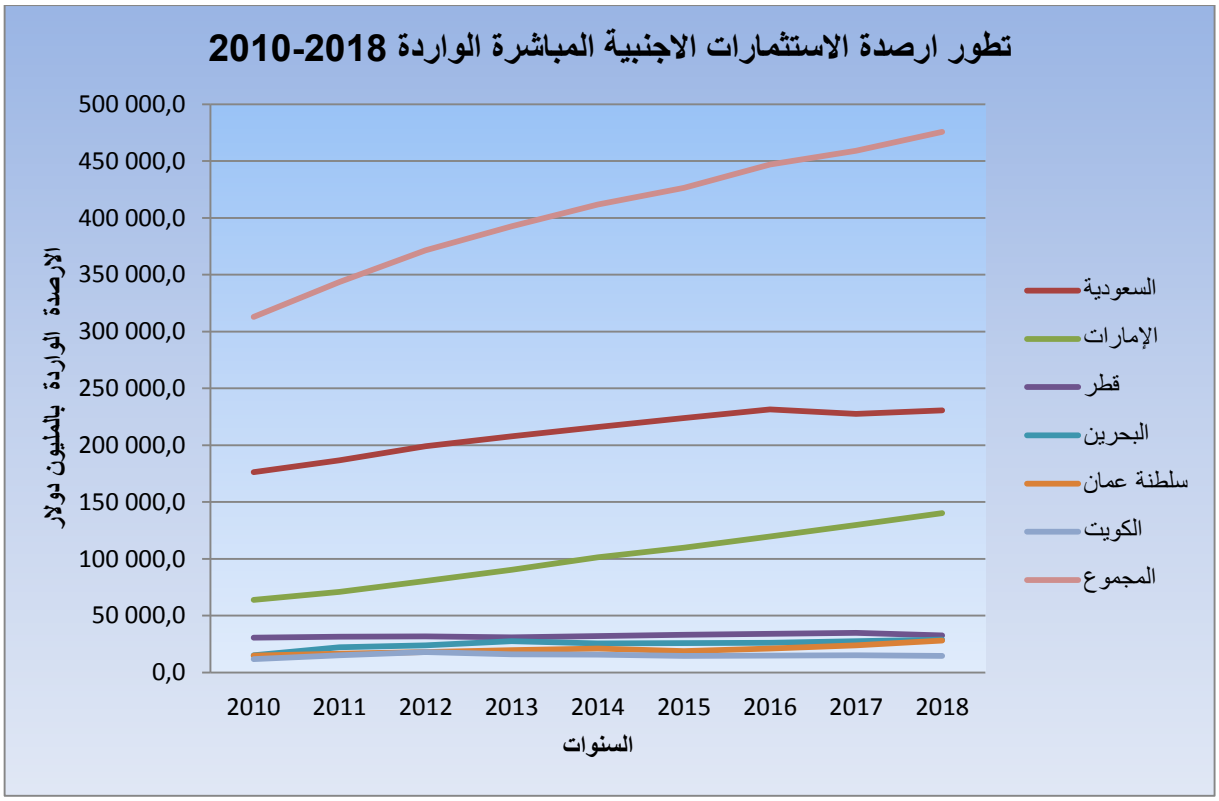

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإائتمان الصادرات

خلاصة الفصل

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية حول المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتجارة الخارجية و الإستثمار الأجنبي في ظل التكتل الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 أي خلال الفترة 2010-2018.

ويتضح لنا من خلال دراستنا التحليلية أن الدول المجلس دول غنية ، ولكن هذه الدول تنتسب في نفس الوقت إلى الدول النامية لأنها تعتمد على النفط كمحرك أساسي لعجلة اقتصادها .

وقد لاحظنا ذلك من خلال تأثير أسعار النفط على حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه الفترة من جهة و على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول المجلس من جهة أخرى.

الخاتمة

الخاتمة

إن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة، التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع، و مراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات، فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن .

و لقد جعلت الحاجة الملحة المعبر عنها من طرف دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية خيار التكتل الاقتصادي خيار استراتيجي قد يحمل نتائج معتبرة مقارنة بتلك التي قد تتحقق في حالة ما اتبع كل بلد إستراتيجية إقتصادية منفردة هدفها الأساسي تنمية الاقتصاد عن طريق تطوير التجارة الخارجية و بمضاعفة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها.

لذلك فان دول مجلس التعاون الخليجي سعت و مازالت تسعى لتحقيق الأهداف المرجوة التي تهدف في مجملها إلى تقوية أوجه التعاون و التكامل فيما بين الدول لتحقيق طموحاتها.كما شهدنا في المسيرة التكاملية لدول المجلس من الانتقال إلى منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي و تأسيس السوق المشتركة الخليجية كما تتواصل الجهود لإقامة الاتحاد النقدي و إصدار العملة الموحدة.

و مما لاحظنا سابقا قد ساهم التكامل في تطوير حجم التجارة الخارجية لدول المجلس و مضاعفة قيمة الاستثمارات الأجنبية بين دول المجلس و العالم الخارجي حيث بلغ حجم التبادل التجاري لدول المجلس سنة 2018 مليار دولار أمريكي منخفضا قليلا عن سنة 2012 و ذلك لتراجع أسعار النفط العالمية خلال هده الفترة .

حيث تساهم دول المجلس مجتمعة ب 4.3 %و 2.5% من حجم الصادرات و الواردات العالمية على التوالي.

إن دول مجلس التعاون الخليجي من بين الدول المنافسة لجذب أكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومواكبة ما هو سائد عالميا باستخدام كل الوسائل لاستقطاب هذا الأخير ، حيث قامت بتحسين مناخها الاستثماري من خلال التكامل الاقتصادي من أجل بناء كيان اقتصادي موحد وبناء قاعدة إنتاجية قوية ومتنوعة، وتسخير إمكانياتها الطبيعية والبشرية و المالية مع تطوير الأطر التنظيمية الداخلية والخارجية ، بذلك هيأت المناخ المناسب لجذب المستثمرين الأجانب .ساهمت هذه المحفزات بشكل كبير في تصاعد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى دول المجلس خلال السنوات الأخيرة .التي بدورها ساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية لهذه الدول مثل مساهمته في تكوين رأس المال والرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي، خفض معدلات البطالة وزيادة التوظيف

وبناء بنية تحية جدا متطورة، وتنمية الصادرات وإحلال الواردات لبعض المنتجات الذي بدوره حقق فائض لموازين المدفوعات لهذه الدول.

النتائج

– أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتيجيا وضرورة تفرضه التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة و المنافسة العالمية .

–منذ قيام مجلس التعاون الخليجي و التجارة الخارجية تشهد تطورا متواصلا راجع إلى العائدات النفطية الكبيرة.

–أسعار النفط هي المتحكم الرئيسي في تطوير أو تراجع التجارة الخارجية

–عدم إطلاق العملة الخليجية المشتركة في الموعد الذي تم تحديده لها وذلك في2010 ، وهذا راجع إلى غلبة المصالح السياسية على الإرادة الاقتصادية.

التوصيات

– العمل الجاد من أجل تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال وضع قرارات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ، وتطوير بعض بنودها بما يتلاءم والمستجدات الاقتصادية الدولية والمحلية.

– عدم الاعتماد الكلي لدول الخليج على الثروة النفطية والمهددة بالزوال، ومحاولة تنويع صادراتها .

_العمل على توفير بيئة مستقرة ومناسبة لجدب الاستثمارات الأجنبية من الخارج وإعادة توطين رؤوس الأموال الوطنية من أجل أن تقوم بد ورها في دعم النمو والتنمية الاقتصادية.

–الحد من العمالة السلبية الوافدة إلى دول المجلس و خاصة الآسيوية، و هذا بالنظر إلى الآثار الإقتصادية و الإجتماعية الناتجة عنها .

–تحقيق المزيد من التقارب و التنسيق فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المراجع

قائمة المراجع

أولا :الكتب

باللغة العربية

1. احمد مجدلاني وآخرون، **انعكاسات العولمة السياسية و الثقافية على الوطن العربي** ،مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ،الطبعة الأولى، 2001.
2. اسماعيل معراف ،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ط2 ،2014.
3. إكرام عبد الرحيم،**التحديات المستقبلية للتكتل الإقليمي العربي**،مكتبة مدبولى، القاهرة،ط1، 2002
4. السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات**، دار الفكر، عمان، 2010.
5. ايمان عطية ناصف،**مبادئ الاقتصاد الدولي** ،الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية، مصر ،2008.
6. جمال الدين برقوق، **الاقتصاد الدولي**، دار الحامد الطبعة 1،عمان ،الأردن، 2016.
7. جمبل محمد خالد،**أساسيات الإقتصاد الدولي**،الأكاديميون للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى 2004
8. حسين عمر، **الجات وخصخصة الكيانات الاقتصادية الكبرى**، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2009
9. حسين كريم حمزة، **العولمة المالية و النشاط الاقتصادي** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة 1 ، 2011،.
10. راشد العصارة ،التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن، 2002.
11. رعد حسن الصرف،**أساسيات التجارة الدولية**، المعاصرة، دار الرضا للنشر،الجزء الأول، 2000
12. السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية الطباعة و النشر، الإسكندرية،ط2008،1.
13. ئصبيحة بخوش، **الاتحاد المغربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية**،دار الحامد،عمان،ط1، 2011
14. عادل احمد حشيش واخرون، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروث
15. عبد الرحمن يسري احمد و آخرون، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007،
16. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
17. عبد المنعم السيد علي، **الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1
18. علي أبو الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات و السياسات**، دار المسيرة، عمان، 2007
19. علي توفيق الصادق، **التكامل الاقتصادي العربي الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات**، القاهرة، ط1، 2010
20. فؤاد ابو ستيت ،**التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2004 .

21. محمود يونس محمد و آخرون،**اقتصاديات دولية** ،الدار الجامعية، إسكندرية،مصر ،2009.

22. هيفاء عبد الرحمن، **آليات العولمة الاقتصادية و أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2009.

باللغة االاجنبية

1. –**WORLD IVESTMENT REPORT, 2019, UNCTAD ,PAGE 25.**

2. PETER ROBINSON **ECONOMIC INTEGRATION IN AFRICA** . 1968

ثانيا: المجلات العلمية

1. المسيرة و الانجاز، شؤون المعلومات ، ط08 ، الرياض، مجلس التعاون الخليج العربي، الأمانة العامة ،2014.

2. المسيرة و الانجاز، شؤون المعلومات ، ط09 ، الرياض، مجلس التعاون الخليج العربي، الأمانة العامة ،2015.

3. دليل استفادة مواطني دول المجلس من مجالات السوق الخليجية المشتركة، الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة 2014

4. المسيرة و الانجاز، شؤون المعلومات ، ط10 ، الرياض، مجلس التعاون الخليج العربي، الأمانة العامة ، 2016.

5. حامد عبيد حداد، **التكامل الاقتصادي و التنسيق الصناعي العربي**، مجلة الأدب العربي، العدد99، 2012.

6. عباس بلفاطمي وجمال بلخياط ،**تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 5 ،جامعة باتنة ،الجزائر.

7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية،مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2010 .

8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية،مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2011 .

9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية،مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2012

10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية،مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2013.

11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية،مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2014

12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية،مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2015

13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية،مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2016

14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية،مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2017

15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية،مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2018.

ثالثا: المذكرات و الرسائل الجامعية

1. بلقاسم طراد، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، كلية، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012-2013

2. بوشلول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآفاقه**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009.

3. حنيش الحاج،**التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،جامعة الجزائر،2009/2008.

4. خاطر اسمهان ، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة محمد خيضر 2012-2013.

5. عبد الرحمن روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لمجلس التعاون الخليجي ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012-2013

6. غربي ناصر صلاح الدين، **دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2015-2016.

7. فيروز سلطاني،**دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية الدولية،دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الاوروموتوسطية** ،مذكرة ماجستير,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة2012 -2013 .

8. لبعل فطيمة، **المناطق العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البيئية: المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السوري** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2011-2012.

9. نذير غاني، **دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الإقتصادي العربي دراسة حالة قطاع الصناعة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة ورقلة، 2008-2009

10. قدام عبيرات،**التكامل الإقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر، 2001/2002.

11. ناصر محمد،**المشاريع العربية المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي** ، مدكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ,2007-2008 .

12. علالي مخطار،**أليات تحرير التجارة الخارجية في ظل تحولات الإقليمية-حالة الجزائر-** ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر، 2015-2016.

13. أسيا الوافي،**التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة باتنة,2006 -2007.

14. عبد المحسن لافي الشمري ،**مجلس التعاون لدول الخليج العربية و تحدي الوحدة** ، مدكرة ماجستير كلية الاداب و العلوم، جامعة الشرق الاوسط ،2011-2012.

15. لبنة جديد، **السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين،.2004

16. مقروش كمال ،**دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي ، دراسة مقارنة بين التجربة الاوروربية و التجربة المغربية**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2013-2014

رابعا:المواقع الالكترونية

1. **السوق الخليجية المشتركة الأمانة العامة** www.gcc-sg.org
2. **الموقع العالمي للاستثمار** www.un-uncta.org.
3. **اتحاد المصارف العربية –إدارة دراسات البحوث** www.uaboline.org

قائمة الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوث- سكيكدة -
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

الموضوع:

أثر التكتلات الإقتصادية الإقليمية على التجارة الخارجية
حالة مجلس التعاون الخليجي

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب:
بابوري ساعد

تحت إشراف الدكتور:
فرطاقي جابر

لجنة المناقشة

رئيسا: بلارو علي | **مقررا: فرطاقي جابر** | **ممتحنا: لعور سطايحي إلهام**

السنة الجامعية 2020/2019

مقدمة

- لقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين بتسارع وتيرة إنشاء التكتلات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم, حيث أصبح التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول الكبرى قبل الصغرى , وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها.
- جاءت هذه الدراسة لبحث دور التكامل الاقتصادي في حركة التجارة الدولية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة آخذين في ذلك التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي كحالة دراسية و ذلك من خلال التعرض إلى التكامل الاقتصادي على المستوى النظري و التنظيمي، ثم تسليط الضوء على حركة التجارة الدولية في ظل التغيرات الاقتصادية الحديثة. و أخيرا دراسة تحليلية تقييميه للتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي وحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2010-2018.
- و قد توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن رغم تقدم المراحل التي حققها دول مجلس التعاون الخليجي في دفع وتطور التجارة الخارجية لدوله و المجهوذات المبذولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا آن دوره يبقى ضئيلا في ظل الاعتماد شبه كلي على أسعار النفط كمحرك الأساسي لعجلة نمو اقتصاده .

الإشكالية العامة

هل ساهم مجلس التعاون الخليجي في تطوير التجارة الخارجية للدول الأعضاء ؟

التساؤلات الفرعية

- ماهية التكتلات الاقتصادية مقوماتها أشكالها و معوقاتها ؟.
- ما أبرز الدوافع التي أدت إلى تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية ؟ .
- ما واقع التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التكتل الاقتصادي ؟.
- ما واقع الاستثمارات الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التكتل الاقتصادي؟.

فرضيات الدراسة

- رغم وجود بعض العوائق تمكن مجلس التعاون لدول الخليج العربي من تحقيق أهداف هامة.
- توسيع الأسواق يعتبر من أهم الدوافع لانتشار التكتلات الاقتصادية .
- قيام مجلس التعاون الخليجي أدى إلى تطور حجم التجارة الخارجية للدول الأعضاء.
- أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية للدول الأعضاء .

أهداف الدراسة

- التعرف على التكتلات الاقتصادية وأهدافها .
- الوقوف على أبرز محطات مسيرة التكامل لدول الخليج العربية .
- رصد المبررات والدوافع التي ساعدت على تشكيل مجلس التعاون الخليجي.
- محاولة إبراز دور التكامل في تفعيل التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليج العربي .

المنهج المتبع

نظرا للموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الإعتماد على المناهج التالية :

- ✓ **المنهج الوصفي** الذي يعنى بوصف وتفسير الأحداث والظواهر، للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها وإستخلاص النتائج ويظهر دلك في الفصل الأول.
- ✓ **المنهج التاريخي** من أجل الوقوف على التطور التاريخي لإنشاء تكتل مجلس التعاون الخليجي .
- ✓ **المنهج التحليلي** للدراسة والتحليل البياني للعلاقات القائمة للاقتصاديات محل الدراسة ويظهر دلك في الفصل الثاني .

عرض هيكل الدراسة

الفصل الأول :

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة الخارجية

الفصل الثاني:

قيام مجلس التعاون الخليجي وأثره على التجارة الخارجية

خطة الفصل الأول

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي

- **المطلب الأول:** مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- **المطلب الثاني :**دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- **المطلب الثالث :**أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية

المبحث الثاني: العلاقة بين التكامل الاقتصادي و التجارة الخارجية

- **المطلوب الأول:** أهمية التجارة الخارجية.
- **المطلب الثاني:** علاقة التكتلات الاقتصادية الإقليمية بالتجارة الخارجية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة

- **المطلوب الأول:** الدراسات السابقة الأولى.
- **المطلب الثاني:** الدراسات السابقة الثانية.
- **المطلب الثالث** القيمة المضافة.

خطة الفصل الثاني

المبحث الأول: نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي

- **المطلب الأول:** نشأة مجلس التعاون الخليجي أهدافه وأهم مؤشراته الاقتصادية .
- **المطلب الثاني:** الهيكل التنظيمي وأهم مراحل التكامل لدول لمجلس التعاون الخليجي.
- **المطلب الثالث:** المقومات الانجازات ومعوقات مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني : تطور التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

- **المطلب الأول:** صادرات دول مجلس التعاون الخليجي
- **المطلب الثاني:** واردات دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثالث: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي

- **المطلب الأول:** تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي.
- **المطلب الثاني:** أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول مجلس التعاون الخليجي.

النتائج

- أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتيجيا وضرورة تفرضه التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة والمنافسة العالمية .
- مند قيام مجلس التعاون الخليجي والتجارة الخارجية تشهد تطورا متواصلا راجع إلى العائدات النفطية الكبيرة .
- تبقى أسعار النفط هي المتحكم الرئيسي في تطوير أو تراجع التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

التوصيات والأفاق المستقبلية

- العمل الجاد من أجل تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال وضع قرارات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ، وتطوير بعض بنودها بما يتلاءم والمستجدات الاقتصادية الدولية والمحلية.
- عدم الاعتماد الكلي لدول الخليج على الثروة النفطية والمهددة بالزوال، ومحاولة تنويع صادراتها .
- العمل على توفير بيئة مستقرة ومناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية من الخارج وإعادة توطين رؤوس الأموال الوطنية من أجل أن تقوم بد ورها في دعم النمو والتنمية الاقتصادية.
- الحد من العمالة السلبية الوافدة إلى دول المجلس وخاصة الآسيوية، وهذا بالنظر إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها .
- تحقيق المزيد من التقارب والتنسيق فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

الخاتمة

رغم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليج العربي التي تحول دون تحقيق أعلى مناصب التكامل وهي تحقيق الوحدة النقدية وذلك راجع لتغلب الإرادة السياسية على الإرادة الاقتصادية إلا أن هذه الدول سعت ومازالت تسعى لتحقيق الأهداف التنموية التي أنشئ من أجلها المجلس. فمنذ نشأته شهد قفزة نوعية في جميع المجالات بارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء بتحقيق فائض في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات بفضل السياسة المتبعة في تحرير التجارة الخارجية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلا أن اعتمادها على أسعار النفط العالمية كمحرك لاقتصادياتها يصنفها من الدول النامية .